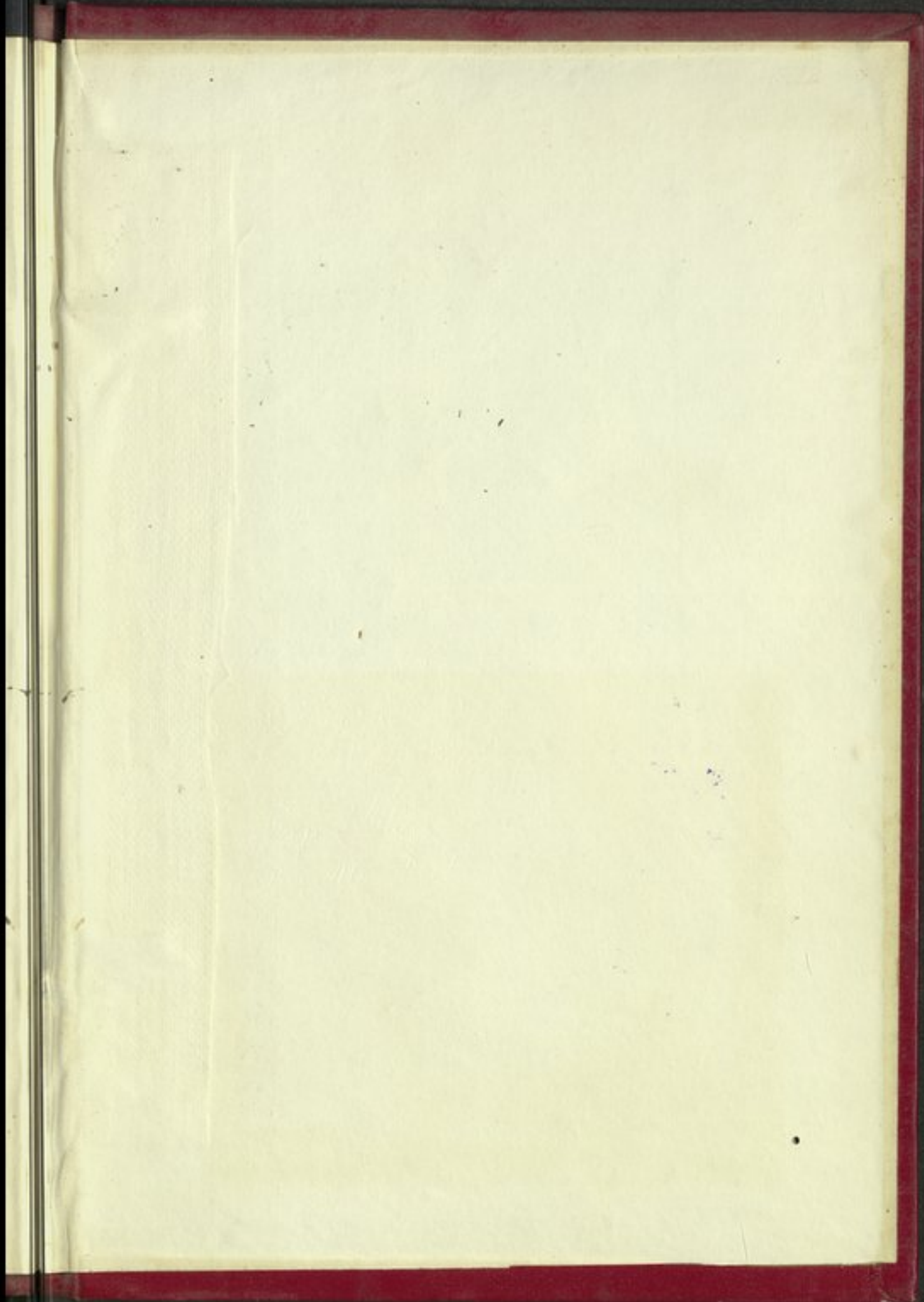


الي

استشار رموس الاموال  
الاجنبية بمصر





332.6: B35bA

البيه، عبد المنعم

بحث في استثمار رؤوس الاموال الاجنبية

332.6

B35bA

~~AP 305~~

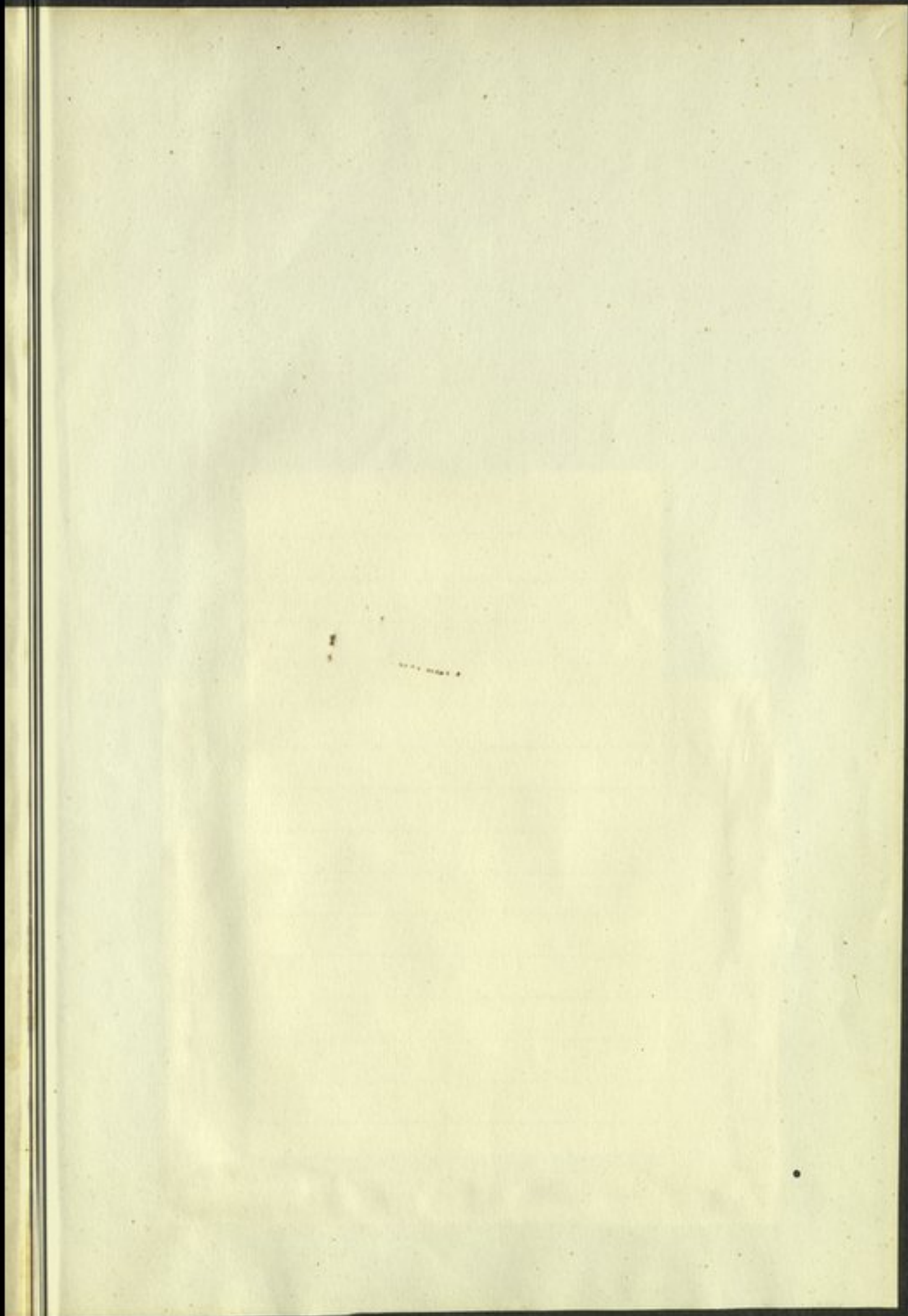
~~FEB 7 64~~

~~Feb 64~~

~~27 FEB 64~~

~~28 May 67~~

مجلد  
صالح المنقر  
بيروت - المزرعة



332.6  
B 356-A  
C.1



بحث

في استثمار رؤوس الأموال الأجنبية بمصر

تأليف

..... الدكتور عبير المنعم السيد

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة - جامعة القاهرة



مطبعة جامعة القاهرة

١٩٥٣





مكتبة جامعة تورنتو

مكتبة جامعة تورنتو  
مكتبة جامعة تورنتو  
مكتبة جامعة تورنتو



مكتبة جامعة تورنتو  
1911

# استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في مصر

للككتور عبد المنعم البير

أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة — جامعة القاهرة

مقدمة :

لا تزال فكرة استثمار رؤوس الأموال الأجنبية بمصر تتعرض لشيء من الشك أو الخوف الذي يساور نفوس بعض رجال الاقتصاد المصريين ، حتى في الوقت الحاضر ، مع أن السماح للمال الأجنبي بأن يدخل البلد ، هو أحد السبل الهامة نحو نهضة مصر الاقتصادية ، لما يثمه ذلك المال من نشاط في اقتصادياتنا ، فيزداد دخلنا الأهلي وبالتالي يرتفع مستوى معيشتنا .

وقد كان من الضروري أن نبين مدى ما يصل إليه مستوى المعيشة من تدهور ، لتثبت حاجتنا إلى المال الأجنبي . وكان لزاماً علينا أن نظهر الفكرة الاقتصادية التي ينطوي عليها استثمار المال الأجنبي في البلاد المتخلفة ، وطرق الاقتراض الحديثة وأنواع القروض وأغراضها ، وكلها أمور تختلف اختلافاً تاماً عن قروض الخديوي اسماعيل وظروفها والدوافع التي دفعته إليها ، حتى غرق في الاستدانة من الخارج وأغرق مصر معه و كبلها بقيود سياسية واقتصادية .

ولكي نبين خصائص الاقتصاد المصري ومدى تدهوره والحاجة الملحة لتنميته وبت النشاط فيه ، قارناه باقتصاديات بعض البلاد الأخرى ، إذ بالمقارنة نستطيع أن نصل إلى حالة أو طريقة من طرق القياس ، ولذا قسمنا هذا البحث إلى الأقسام الأربعة الآتية :

أولاً — مدى ما وصلت إليه الحالة الاقتصادية في مصر من تدهور ومقارنتها بأحوال بعض البلاد الأخرى .

ثانياً — مدى كفاية رؤوس الأموال الموجودة في مصر لانعاش الاقتصاد المصري .



ثالثا — دراسة بعض المشروعات المصرية المزمع القيام بها لافعاش الاقتصاد القومى ، وحاجة تلك المشروعات إلى المال الوفير .

رابعا — تطبيق البراهين الاقتصادية المستقاة من النظريات الاقتصادية الحديثة — والتي تهدف إلى ضرورة استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في البلاد المتخلفة — على مصر لرفع مستوى المعيشة فيها .

أولا — حالتنا الاقتصادية ومدى تدهورها

### (١) السكان :

فلنلق نظرة فاحصة إلى الأرقام الخاصة بكثافة السكان في مصر ، ولنقارنها ببعض البلاد الزراعية أو الصناعية أو الزراعية والصناعية معاً ، حتى نتبين من الجدول الآتى متوسط عدد الأفراد في الكيلومتر المربع من المساحة التي تستفيد البلد منها بالفعل ( باستبعاد الصحارى والجبال والاراضى غير المعمورة )<sup>(١)</sup> .

جدول رقم (١)

مصر	البلد	مزارع وسراع فقط	مزارع وسراع وقابات
٨٣٥	مصر	٨٣٥	٨٣٥
٤١٥	هولندا	٤١٥	٣٨٥
٤٧٥	بلجيكا	٤٧٥	٣٧٠
١٢٥٠	اليابان	١٢٥٠	٢٦٥
٢٥٥	بريطانيا	٢٥٥	١٤٠
٣٣٥	ألمانيا	٣٣٥	٢٢٠
٢٢٥	الهند	٢٢٥	١٨٥
٢٢٠	إيطاليا	٢٢٠	١٧٠
٢١٥	سويسرا	٢١٥	١٥٠
١١٥	الدانمارك	١١٥	١١٠
١٢٥	فرنسا	١٢٥	٩٥
٣٥	الولايات المتحدة	٣٥	٢٠

(١) انظر ص ٧ من بحث Professeur Henri Meunier عن «مشكلة تنمية الاقتصاد القومى»  
تعريب الأستاذ سميرت ظالى — فبراير ١٩٥٣



ويوضح من هذا الجدول أن ليست هناك بلد من البلاد المذكورة تبرز مصر في كثافة السكان وخطورة أمرهم إلا اليابان ، وحتى هذه فإنها تسبق مصر إذا أخذنا في الحسبان المزارع والمراعى فقط . ولما كانت مصر تعتمد على الزراعة كصناعة أساسية ، ولما كانت الصناعة لا تزال في دورها الأول ودخلها لمصر قليل ، فإن النتائج التي ترتبت على زيادة عدد السكان ، أصبحت من الخطورة بمكان ، إذ يتنافس الأفراد للحصول على العمل ، ويدعو ذلك إلى انخفاض أجورهم وانخفاض قوتهم الشرائية وانخفاض مستوى معيشتهم ، وتصبح قدرتهم على الادخار بغية الاستثمار ، قدرة ضئيلة ضعيفة ، يتحتم ازاءها توظيف رؤوس أموال أجنبية تعمل على إيجاد معدات وأدوات جديدة للإنتاج ، حتى يزداد الطلب على العمال ، فترتفع أجورهم ويزداد دخلهم وبالتالي تزداد قوتهم الشرائية ويزداد الدخل القومي في النهاية .

ولكن السكان في مصر يتزايدون باستمرار في كل عام ، ونسبة الزيادة هي أيضاً في ارتفاع مستمر ، وعلى الأخص بعد سنة ١٩٢٧ ، في حين أن الأراضي المزروعة لم تزد بنفس النسبة أو حتى بما يقارب نسبة زيادة السكان . وإذا قيل إن المساحة المحصولية قد زادت اليوم عما كانت عليه في سنة ١٩٠٧ مثلاً ، نظراً لتعدد المحاصيل ، فإن هذه الزيادة تعتبر زيادة صغيرة جداً ، إذا قيست بما طرأ على عدد السكان من تضخم . والجدول الآتي يوضح لنا هذه الحقائق (١) :

جدول رقم (٢)

السنة	عدد السكان	الزيادة السنوية		الأراضي المزروعة		المساحة المحصولية	
		بالآلاف	بالفدان	بالآلاف	بالفدان	بالآلاف	بالفدان
١٨٩٧	٩,٧١٤,٥٢٥	—	—	—	—	—	—
١٩٠٧	١١,١٨٩,٩٧٨	١,٤٢	٥,٤٠٠	٤٨	٧,٦٦٢	٦٨	٧,٦٦٢
١٩١٧	١٢,٧١٨,٢٥٥	١,٣١	٥,٣١٩	٤٠	٧,٦٨٦	٦٠	٧,٦٨٦
١٩٢٧	١٤,١٧٧,٨٦٤	١,٠٩	٥,٥٤٤	٣٩	٨,٦٦١	٦٢	٨,٦٦١
١٩٣٧	١٥,٩٢٠,٦٩٤	١,١٦	٥,٢٨١	٣٣	٨,٣٠٧	٥٢	٨,٣٠٧
١٩٤٧	١٨,٩٦٦,٧٦٧	١,٨١	٥,٧٦١	٣٠	٩,١٦٦	٤٨	٩,١٦٦

(١) انظر Demographic year Book لسنة ١٩٥٢ لهيئة الأمم المتحدة ص ١٠٣ وكذلك الإحصاء السنوي للجيب ١٩٥١ جدول (١) .

ملاحظة : لا تزال زيادة السكان في اطراد ويتبين ذلك من تقديرات منتصف العام التي جاءت

بصفحة ٨٩ من كتاب هيئة الأمم السابق ذكره كأبلي : (١٩٤٩) ١٩,٨٨٨,٠٠٠ نسمة .

(١٩٥٠) ٢٠,٤٣٩,٠٠٠ نسمة ، (١٩٥١) ٢٠,٧٢٩,٠٠٠ نسمة .



فكان السكان قد زادوا من ١١,١٨٩,٩٧٨ في سنة ١٩٠٧ فأصبحوا ١٨,٩٦٦,٧٦٧ في سنة ١٩٤٧ أى زيادة قدرها ٧٠٪ تقريباً ، في حين أن المحاصيل الزراعية لم تزد عن حوالى ٦٪. ولذا رأينا أن نصيب الفرد بالفدان تناقص . أما المساحة المحصولية فقد زادت في نفس المدة بمقدار ١٩,٥٪ تقريباً وهى زيادة صغيرة إذا قورنت بزيادة عدد السكان (أى ٧٠٪ تقريباً) ولذا رأينا أن نصيب الفرد بالفدان من المساحة المحصولية قد تناقص هو الآخر .

### (ب) هبوط الانتاجية الزراعية :

لما كانت الزراعة هى المورد الرئيسى للاقتصاد المصرى ، فإن زيادة الرقعة المزروعة والمساحة المحصولية بنسبة صغيرة — إذا قورنت بنسبة زيادة السكان — يدعونا إلى استنتاج ظاهرتين هامتين : أولهما ان مشكلة السكان يجب أن تلقى العناية اللائقة بها من رجال السياسة والحكم كما وجدت من رجال الاقتصاد ، وذلك للاسراع فى إيجاد العلاج الناجع أو التنظيم الدقيق لتلك المشكلة بعد أن استفحل أمرها إلى هذا الحد <sup>(١)</sup> . والظاهرة الثانية أننا كنا نسير فى الماضى من حيث مسألة السكان وموارد الثروة دون برامج أو أهداف ، فسيرتنا الظروف كما أرادت ، ولو شئنا لخلقنا الاقتصاد الذى يلائمنا وسيرناه كما نريد ، أى أننا تركنا مسائل السكان والأراضى والمحاصيل للأمور الطبيعية ، فزاد عدد السكان لزيادة المحصولية عند الأفراد ، دون أن نعمل على زيادة نشاط الأفراد وزيادة مقدرتهم الانتاجية .

وليس أدل على أننا لا نزال نترك الأمور تسير كما تريدنا الطبيعة ، من أن المواليد يتزايدون بدرجة كبيرة فى كل عام ، فى الوقت الذى بدأت فيه الوفيات فى التناقص ، ولكن بدرجة صغيرة ، وذلك بالنسبة لما يبذل من عناية صحية لا تزال فى دورها الأول . والجدول الآتى <sup>(٢)</sup> يوضح عدد المواليد وعدد الوفيات فى كل ألف من الأشخاص بمصر .

(١) أنظر التوصيات الخاصة بتحديد النسل . الخ للمؤتمر العلمى للأطباء والعلماء والباحثين

الذى انعقد بالاسكندرية فى أوائل سبتمبر ١٩٥٣

(٢) أنظر D. Y. B. السالف ذكره ص ص ٢١٧ و ٢٥٧



جدول رقم ( ٣ )

١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٤	
٨٣١,٣١٠	٨٣٢,٧٢٨	٨٣٤,٥٥٧	٧٧٤,١٥٢	٧٨٧,٥٠٢	٧٢٢,١٦٦	المواليد . . .
٤١٠,٥٢٤	٣٩٧,٩٧٦	٤٠٨,٥٧٧	٤٦٩,٣٨٢	٥١٢,٠٠٣	٤٧٢,٣٣٤	الوفيات . . .

وقد ذكرنا أن المقارنة نوع من أنواع القياس وطريقة تفهمها مبلغ ما وصلنا إليه من نجاح أو فشل ، ولذا يجدر بنا الآن أن تقارن بين معدلات الوفيات لكل ١٠٠٠ من الأفراد في كل الأعمار بمصر وبعض البلاد الأخرى كما يتبين ذلك من الجدول الآتي (١) :

( جدول رقم ٤ )

السنة	مصر	كندا	الولايات المتحدة	بلجيكا	فنلندا	هولندا	السويد	انجلترا	استراليا
١٩٣٧	٢٧,٣	١٠,٣	١١,٣	١٣,٢	١٠,٨	١٢,٨	٨,٨	١٢,٤	٩,٤
	٢٩,٥	١٠,٩	١٢,٥	١٤,٠	١٠,٩	١٣,٦	٨,٩	١٣,٢	١٠,٥
	٢٥,٠	٩,٧	١٠,٠	١٢,٤	١٠,٧	١٢,١	٨,٧	١١,٧	٨,٤
١٩٤٧	٢١,٥	٩,٤	١٠,١	١٣,٣	٩,٧	١١,٩	٨,١	١٢,٠	٩,٧
	٢٣,٥	١٠,٤	١١,٥	١٤,٥	٩,٨	١٣,٤	٨,٤	١٣,٩	١٠,٧
	١٩,٦	٨,٣	٨,٧	١٢,٢	٩,٥	١٠,٦	٧,٧	١١,٢	٨,٦

ويتضح من هذه الأرقام أن مصر إذا قورنت بالدول التسعة الأخرى السالفة الذكر ، لرأينا الفرق الشاسع بين معدل الوفيات في بلادنا ومعدل الوفيات في البلاد الأخرى التي سبقتنا في الحضارة والرقى (٢) فهو للجنسين في مصر مثلاً ٢٧,٣ في حين

(١) المرجع السابق من ص ٢٧٤ - ٣٠٨

(٢) ذكر الاستاذ F. L. Allen في مؤلفه عن أمريكا « The Big Change » في الفصل الرابع عشر ( ترجمه الى العربية صاحب هذا البحث وراجعه وقدم له الاستاذ حسين كامل سليم ) عام ١٩٥٣ « أن نسبة الوفيات الناشئة عن الانفلونزا ومرض ذات الرئة بالولايات المتحدة كانت ١٨١,٥ في الـ ١٠٠,٠٠٠ من السكان وهبطت الى ٣٨,٧ سنة ١٩٤٨ ووفيات السل من ٢٠١,٩ إلى ٣٠ والتيفويد والباراتيفويد من ٣٦ الى ٢ والدفتريا من ٤٣,٣ الى ٤ والحمل القرمزية من ١١,٤ الى ٤٠,١ .



أنه في استراليا التي تعتمد إلى حد كبير على الزراعة ، لا يزيد عن ٩,٤ ، وقل مثل ذلك عن البلاد الأخرى . ونستنتج من هذا أن الحالة الصحية في مصر ، تتطلب تحسناً سريعاً ، حتى لا تظل الطبقات الفقيرة تحصل على أغذية ناقصة من العناصر الضرورية ، وحتى لا تظل الأمراض متفشية قاتلة للمقدرة على العمل وعلى الانتاج . ونحن نلتقي بنتائج عكسية إذا قارنا معدل المواليد في مصر ومعدل المواليد في بعض البلاد الأجنبية عام ١٩٤٩ (١) لكل ١٠٠٠ من الأفراد .

#### جدول رقم (٥)

مصر	كندا	الولايات المتحدة	بلجيكا	دانمارك	النرويج	السويد	ألمانيا	فرنسا	البرازيل	اليونان	الولايات المتحدة	مصر
٤١,٨	٢٧,١	٢٤,٠	١٧,٢	١٨,٩	٢٦,١	٢٣,٧	١٧,٤	١٧,٠	٢٢,٩	٢٤,٩	٣٠,٠	٢٤,٢

ويتضح لنا أن بلاداً مثل الهند وسوريا ويوغوسلافيا لا تستطيع حتى اليوم أن تنافس مصر في المقدرة على الخصوبة وزيادة التناسل ، وربما استحب هذا الأمر لو كنا نشكو من مجاعة سكانية وزيادة انتاجية ، ولكن الأمر على عكس ذلك تماماً حيث زاد السكان في الماضي ويهددون بالزيادة في المستقبل ، ثم قلت الموارد الانتاجية في الأعوام الماضية ، ولا تزال أمام خطر زيادة السكان كما أوضحنا فيما سبق ، مع بقاء الموارد على ما هي عليه ، أو زيادتها زيادة ضئيلة لا تتناسب مطلقاً مع زيادة السكان .

ونستنتج من هذا كله ، أن عدد المواليد في تزايد وأن عدد الوفيات في تناقص ، وأن زيادة الأفراد في كل عام لم تتناسب بأي شكل مع المساحة المزروعة ، حتى أصبحنا أمام تليجتين هامتين :

الأولى : خاصة بنقص نصيب الفرد بالفدان كما أوضحنا في جدول رقم ٢  
والثانية : نتيجة للأولى ، إذ نظراً لتزايد السكان المستمر وقلّة المساحة المزروعة ، اضطر الأفراد إلى إجهاد الأرض دون اتباع القواعد العلمية الحديثة من حيث

(١) أنظر D. Y. B. من ص ٢٢٤ — ٢٣١

التسميد الكافي وغير ذلك ، مما انتهى بتناقص انتاجية القدان على ممر السنين .  
كما يتضح ذلك من الجدولين الآتيين :

حجم استهلاك الأسمدة الكيماوية بالكيلو جرام (١)

جدول رقم (٦)

البلد	متوسط الاستهلاك لكل فرد من السكان	متوسط الاستهلاك للقدان الواحد
مصر . . . . .	٥,٨	١٩,٩
اليابان . . . . .	٩,٧	٥٦,٠
إيطاليا . . . . .	١٠,٣	١٢,٩
سويسرا . . . . .	١١,٣	٤٥,٤
بريطانيا . . . . .	١٦,٢	٤٦,٧
فرنسا . . . . .	٢٦,٣	٢١,٧
الولايات المتحدة . . . . .	٢٨,٣	١٠,٨
ألمانيا الغربية . . . . .	٣٣,١	٧٣,٥
بلجيكا . . . . .	٣٣,٣	١٢٠,٢
هولندا . . . . .	٤٤,٨	١٧٢,٦
الدانمارك . . . . .	٥٧,٥	٣١,٨
نيوزيلندا . . . . .	٨٢,٥	١٦٠,٦

فكان مصر تستهلك من الأسمدة قدرأ أقل بكثير من معظم البلاد الأخرى ،  
بل أقل من البلاد التي تعتمد إلى حد كبير على الزراعة مثل نيوزلندا والدانمارك .  
والجدول الآتي (٢) يبين مدى تناقص انتاجية القدان في سنة ١٩٥١ بالمقارنة  
بعام ١٩٣٩ تصديقاً للنتيجة الثانية التي أشرنا إليها .

(١) أنظر بحث الأستاذ هنري مونييه المشار إليه ص ٣٩

(٢) أنظر الإحصاء السنوي للجيوب سنة ١٩٣٩ ص ١٠٨ — ١٢١ وكذلك لسنة ١٩٥٢

ص ١٢٢ — ١٢٥



جدول رقم (٧)

متوسط محصول القطن		الانتاج		الوحدة	المحصول
١٩٥١	١٩٣٩	١٩٥١	١٩٣٩		
٤,٠٨	٥,٣٩	٨,٠٧٥,٦٦٩	٨,٧٦٠,٠٠٠	بالتنطار	القطن . .
٥,٣٩	٦,١٥	٨,٠٦٠,١٨١	٨,٨٩٢,٣٦٧	بالاردب	القمح . .
٦,١٣	٧,٠٣	١٠,١٥١,٣٤٥	١٠,٨٨١,٠٠٠	»	الذرة الشامي
٨,٧٣	٩,٣٦	٣,٦٩٣,٦٤٤	٣,٨١٨,٠٠٠	»	الذرة الرفيعة
٧,٠٢	٧,٥٥	٨٢٩,٦٤٣	١,٩٨٤,٧٠٤	»	الشعير . .
١,٣٥	١,٧٣٧	٢,٠٦٧,٨٨٤	٩٥٠,٠٠٠	بالفريفة	الأرز . .
٤,٦٨	٥,١٣	١,٤٩٤,٦٣٦	١,٩٧٤,٠٣٩	بالاردب	الفول . .
٣,٨٣	٣,٨٤	٢٠٣,١٦١	٣١٩,٩١٠	»	الحلبة . .
١٤٢,٠٠	٥٧,٠٠	٥,٢٢٦,٣٥٥	١,٩٩٧,٣٨٧	بالتنطار	البصل . .
٣,٨٩	٤,٨٤	٢٩٢,٩٧٧	٣٩١,٩١٥	بالاردب	العدس . .
١٠,٠٧	٩,٣٢	٢٤٩,٧٥٦	٢٢١,٠٠٠	»	القول السوداني
٧٢,٧٠	٧٥,١٠	٦٢,٥٣٣,٥٣٤	٥١,٢٢٠,١٤٦	بالتنطار	قصب السكر

ويلاحظ أن جميع المحاصيل — فيما عدا البصل والقول السوداني — قد تناقص متوسط انتاج القطن لها منذ عام ١٩٣٩ ، بل إن التناقص كان كبيراً وواضحاً في بعض المحاصيل الهامة التي تعتمد عليها مصر ، إما في تجارتها الخارجية كالقطن ، وإما في تغذية أبنائها كالقمح والذرة والأرز .

وتليجة هذا كله ، أن السكان يزدادون زيادة خطيرة ، بينما تهبط الانتاجية الزراعية ، مما أدى تناقص دخول الأفراد — كما سنين ذلك فيما بعد — وبالتالي إلى ركود الاقتصاد القومي . ولا نعرف علاجاً لهذه الحالة الزراعية ، إلا استصلاح الأراضي وزيادة رقعة المساحة المزروعة ، وهذا يتطلب العدد والآلات والعمل مما يحتاج إلى رؤوس الأموال .

(ج) الصناعة :

وليست أحوالنا في الصناعة بأحسن منها في الزراعة ، إذ يلاحظ أن النشاط غير الزراعي لا يزال في بدايته ، ولا تزال كفايته الانتاجية ضعيفة ، إذا قورنت



بالكفاية الانتاجية في البلاد الصناعية المتقدمة ، فنحن لم نلج باب الصناعات الثقيلة بعد ، والعدد الموجود من الصناعات المتوسطة قليل ، وأغلب اعتمادنا على الصناعات الخفيفة .

والجدول الآتي يبين عدد المصانع حسب عدد الأشخاص الذين يشتغلون بها (١).

جدول رقم ( ٨ )

صنف	٥٠٠ شخص فأكثر	٢٤٩-١٠٠	٩٩-٥٠	٤٩-١٠	١٩-١٥	١٤-١٠	٩-٥	أقل من ٥ أشخاص	جملة المصانع
	٦٤	٧٧	١٧٥	٢٦٧	٩٤٣	٥٤٢	١,٣١٣	٥,٢٣٧	١٨,١٢٥
									٢٦,٧٤٣

ولعل الحقيقة الواضحة التي يصطدم بها الباحث ، هي العدد الكبير للمصانع التي يشتغل فيها أقل من خمسة أشخاص ، إذ لدينا ١٨,١٢٥ من ٢٦,٧٤٣ والباقي موزع على المصانع الأخرى التي يقل عددها كلما كثر عدد الأشخاص الذين يعملون بها ، حتى نصل إلى المصانع ذات الـ ٥٠٠ شخص أو أكثر فنجدها ٦٤ فقط ( من المجموع البالغ قدره ٢٦,٧٤٣ ) ومع هذا فإن هذه المصانع ( ٦٤ ) موزعة بنسب ضئيلة على صناعات كثيرة مثل صنع الحلوى والسكر واستخراج الألياف وصنع المشروبات الغازية وغيرها من الصناعات التي تعتبر صناعات استهلاكية إلى حد كبير . كما أن جزءاً كبيراً من المصانع الصغيرة التي يعمل بها أقل من خمسة أشخاص ، والتي تسمى في تعدادنا الصناعي « بالمصانع » تتضمن — كما تبين ذلك تفاصيل الجدول السابق — المخازن ومنتجات الألبان وصنع الحلوى وصنع الأحذية والطباعة والنشر ومستخرجات الزينة وغيرها ، مما يعد في الغالب للاستهلاك المحلي .

أين من هذا كله مصانع منتجات البترول والصناعات الكيماوية وغيرها مما تحتاج إلى رأس المال لتشغيل الأيدي العاملة العاطلة والعمال الذين يعملون في المواسم فقط ؟

وأكبر دليل على حاجتنا الماسة لرأس المال لتشغيل تلك الأيدي وتحسين دخل العمال وزيادة الدخل الأهلي ، هو قلة ساعات العمل التي يؤديها العامل في بعض المصانع

(١) أنظر احصاء الانتاج الصناعي (مصلحة الاحصاء والتعداد) ١٩٤٧ من ص ٤٠ — ٤٥ وهو آخر هذه الاحصاءات .



وانخفاض المتوسط السنوي لأيام العمل لدى الكثيرين من العمال ، مما يحرمهم من جزء كبير من أجورهم فتقل مقدرتهم الشرائية ، وتضعف بطبيعة الحال مقدرتهم على الادخار . والجدول التالي يوضح تلك الحقيقة بالنسبة إلى بعض الصناعات (١) .

جدول رقم (٩)

الصناعة	متوسط أيام العمل		متوسط ساعات العمل اليومي	
	سنوياً للمصنع	أسبوعياً للعامل	للمصنع	للعامل
حلج القطن . . . . .	١٢١	٦	١١	٨
استخراج الأحجار . . . . .	٢٨١	٦	٨	٨
حفظ الأسماك وتعليقها . . . . .	١٩٥	٦	٨	٨
صنع السكر وتكريره . . . . .	٩٩	٦	٨	٨
صنع المشروبات الغازية . . . . .	٢٩١	٦	٩	٨
الفزل والنسيج . . . . .	٢٧٨	٦	٨	٨
صنع عجينة الورق والورق السكرتون . . . . .	٢٧٦	٦	٨	٨

أين يعمل هؤلاء العمال الذين يشتغلون في صناعات مثل حلج القطن أو حفظ الأسماك أو صنع السكر طوال بقية أسابيع العام أو شهره ؟ ألا تتطلب هذه العطلة الموسمية رهوس أموال جديدة لاستيعاب هذا العدد الكبير من العمال الذين يتعطلون ؟ ولا ندرى هل يجدون أعمالاً أخرى بقية العام بعد أن أتقنوا نوعاً معيناً في صناعة من الصناعات ، أم أنهم يتعطلون حتى تفتح المصانع أبوابها للموسم الجديد ؟ ولتأخذ برهاناً آخر نستدل منه على ضلالة أمر الصناعة لدينا وحاجتها الزائدة إلى رهوس الأموال ، وذلك عن طريق الإحصاء الخاص بعدد المصانع عندنا ، حسب رهوس الأموال في كل صناعة . كما يتبين ذلك من الجدول الآتي (٢) .

جدول رقم (١٠)

جدة المصانع	أقل من ٥٠ جنبها	٩٩-٥٠	١٩٩-١٠٠	٤٩٩-٢٠٠	٩٩٩-٥٠٠	١٠٠٠-	٢٠٠٠-	٥٠٠٠-	١٠٠٠٠
٢٦,٧٤٣	١٣,١٠٧	٢,٥٩٢	٢,٥٤٦	٣,٠٠٦	٢,٣٢٧	١,٢٧١	٧٩٢	٣٢٣	٦٦٩

(١) أنظر إحصاء الانتاج الصناعي (مصلحة الإحصاء والتعداد) ١٩٤٧ من ص ٨٦ — ٩١

(٢) أنظر إحصاء الانتاج الزراعي (مصلحة الإحصاء والتعداد) ١٩٤٧ من ص ٦٢ — ٦٩



ولسنا ندري أى مصنع هذا الذى يقل رأس ماله عن ٥٠ جنيتها ؟ ولكنها اعتبرت كذلك واحتسبت علينا كأنها مصانع . ومع هذا فإن عددها ١٣,١٠٧ من جملة المصانع البالغ عددها ٢٦,٧٤٣ بل إن المصانع التى يقل رأس مالها عن ٢٠٠ جنيتها هي ١٨,٢٤٥ مما يدل دلالة قاطعة على أن غالبية المصانع لدينا هي مصانع يدوية صغيرة مثل مصانع منتجات الألبان وصنع الأطعمة والخبز والعصى وديع الجلود وغيرها . أما المصانع الكبيرة ذات رأس المال الكبير ، والتي توفر العمل لمئات أو ألوف من العمال ، فعددها صغير إذا قورن بعدد المصانع الصغيرة . وما ذلك إلا لأننا لا نزال في بداية عهدنا بالصناعة التي تتطلب رأس المال والأيدي العاملة . وما دامت هذه الأخيرة متوفرة في بلد يزخر ويزدهم بالسكان ، فلا أقل من تشغيلهم وإعدادهم وتدريبهم بإيجاد المال . ولا شك أنهم أو الكثيرين منهم سينتقلون من فئات العمل غير الماهر إلى العمل نصف الماهر أو العمل الماهر ، إذا وجدوا من يحسنون تدريبهم وتعليمهم كما فعلت ذلك البلاد الأخرى التي تصنعت .

وليس أدل على ضآلة رهوس الأموال الموظفة في الصناعة بمصر ، من أن متوسط رأس المال الموظف بالنسبة للعامل الصناعى المصرى <sup>(١)</sup> كان ٢٨٠ جنيتها ( يساوى نحو ٧٠٠ دولار أمريكى ) عام ١٩٤٨ أى في الوقت الذى نشطت فيه الصناعة بمصر وصعب الاستيراد بعد الحرب العالمية الثانية ، مع أن ذلك المتوسط تراوح بين ٣٠٠٠ و ٦٠٠٠ دولاراً في بلاد أخرى كالولايات المتحدة و انجلترا وسويسرا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا قبل الحرب (١٩٣٥/١٩٣٨) . كما أن القيمة السنوية المتوسطة لصافي إنتاج العامل المصرى <sup>(٢)</sup> لم تزد عن ١٩٠ جنيتها تقريباً في عام ١٩٤٨ مع أنها بلغت ٢٣٨٠ جنيتها في الولايات المتحدة و ١٨٠٠ جنيتها في كندا و ٦٨٠ جنيتها في انجلترا . أضف إلى ذلك أن ساعات العمل في الأسبوع في مصر كانت طويلة إذا قورنت بمثيلاتها في الدول المذكورة .

(١) أنظر مشكلة تنمية الاقتصاد القومى « لبروفسور هنرى مونييه » القاهرة ١٩٥٢

س ص ١٠ - ١١

(٢) أنظر المرجع السابق .



## (د) الدخل الأهلئ :

عين السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة لجنة مكونة من خمسة من رجال العلم والبحث<sup>(١)</sup> ، أربعة منهم أساتذة في الاقتصاد وبجامعات مختلفة وخامسهم من أعضاء السلك السياسي كرئيس ، وجميعهم من أصحاب البحوث والمؤلفات ، وقد طلب منهم السكرتير العام تقديم تقرير عن الوسائل المختلفة للنهوض الاقتصادي بالدول المختلفة ، فوضعوا التقرير في مايو ١٩٥١ وكان من النتائج التي وصلوا إليها أن الدخل الأهلئ لمنطقة الشرق الأوسط ( بما فيها مصر ) كان ٩٠٠٠ مليوناً من الدولارات ، وأنه إذا أريد لتلك المنطقة أن تنهض اقتصادياً بأن يرتفع دخل الفرد فيها بمقدار ٢٪ في السنة ، فهي محتاجة إلى ٧٦٠<sup>(٢)</sup> مليوناً من الدولارات كل عام لاستثمارها في الصناعة والزراعة .

فإذا علمنا أن تقدير الدخل الأهلئ المصري عام ١٩٤٩ هو ٦٥٠<sup>(٣)</sup> مليوناً من الجنيهات ، أي ما يعادل ١٦٠٠ مليوناً من الدولارات ، فكان مصر تحتاج إلى ١٣٦ مليوناً من الدولارات سنوياً ( أي حوالي ٤٧<sup>(٤)</sup> مليوناً من الجنيهات كل عام ) لكي يزداد دخل الفرد فيها بمقدار ٢٪ في السنة .

وإذا كان اقتصادنا القومي بحالته التي بحثناها فيما سبق ، ووجدناها تنوء بالضعف والعجز ، فكيف نستطيع أن نعتمد على مواردنا الأهلية فقط ، لمدنا بهذه الملايين العديدة كل عام .

(١) أنظر مقدمة السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة لتقرير Measures For the Economic Development of Under-Developed countries by a Group of Experts, United Nations Publications, New York, May, 1951.

(٢) أنظر ص ٧٦ وما بعدها من التقرير المذكور .

(٣) أنظر Statistical Papers, Series E, No. 1, National & Per Capita Incomes, Seventy Countries, 1949, Statistical Office of the United Nations, New York, October, 1950, pp. 14 & 15.

(٤) على اعتبار أن الجنيه المصري يساوي ٢,٨٧١ دولاراً كما هو السعراتنا كتابة هذا البحث (سبتمبر ١٩٥٣) ويلاحظ أن البروفسور هنري مونييه في بحثه السابق الذكر (ص ٢٩) وصل إلى أن البالغ المطلوب استثماره من رؤوس الأموال الجديدة كل عام في مصر هو ١٥٠ أو ٢٠٠ مليون جنيه لكي يتضاعف الدخل الأهلئ في بحر ٢٠ سنة .

ومع ذلك فمن المستحسن أن تقارن بين دخلنا الأهلي وبين الدخول الأهلية لبعض البلاد الأخرى ، وكذلك بين دخل الفرد عندنا ودخل الفرد عندهم ، كما يتبين ذلك من الجدول الآتي (١) :

الدخل الأهلي في مصر ومقارنته بالدخول الأهلية في بعض البلاد الأخرى

(جدول رقم ١١)

الدخل الفرد عام ١٩٤٩ بدولارات الولايات المتحدة	عدد السكان في منتصف عام ١٩٤٩ بالآلاف	الدخل الأهلي بالملايين من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٤٩	البلد
١,٤٥٣	١٤٩,٣١٥	٢١٦,٨٣١	الولايات المتحدة
٨٧٠	١٣,٥٤٩	١١,٧٩٧	كندا . . .
٨٥٦	١,٨٨١	١,٦١٠	نيوزيلند . . .
٨٤٩	٤,٦٤٠	٣,٩٤٠	سويسرا . . .
٧٨٠	٦,٢٥٦	٥,٤٣٦	السويد . . .
٧٧٣	٥٠,٣٦٣	٣٨,٩٢٢	المملكة المتحدة
٦٨٩	٤,٣٣٠	٢,٩٠٨	الدانمارك . . .
٦٧٩	٧,٩١٢	٥,٣٧٤	استراليا . . .
٥٨٢	٨,٦١٤	٥,٠١٥	بلجيكا . . .
٤٨٢	٤١,١٨٠	١٩,٨٥٧	فرنسا . . .
٣٨٩	١,٠١٦	٠,٣٩٥	اسرائيل . . .
٣٠٨	١٩٣,٠٠٠	٥٩,٥٠٠	الاتحاد السوفيتي
٢٦٤	١٣,١١٢	٣,٢٠٠	اتحاد جنوب أفريقيا
٢٣٥	٤٥,٩٩٦	١٠,٨٠٠	إيطاليا . . .
١٣٥	١٩,٦٢٣	٢,٤٥٢	تركيا . . .
١٣٥	١,٢٤٠	١,١٥٥	إيران . . .
١٠٠	٢٠,٠٤٥	١,٩٨٩	مصر . . .
٨٥	١٧,٠٧٣	١,٤٥٠	إيران . . .
٨٥	٤,٩٩٠	٠,٤٢٤	العراق . . .
٤٠	٧,٠٠٠	٠,٢٨٠	اليمن . . .

(١) أُنظر من ص ١٤ — ١٦ National & Per Capita Incomes of Seventy Countries in 1949 Expressed in United States Dollars, Statistical Office of the United Nations, October 1950, serie E no 1



ويلاحظ أن الدخل الأهل لبلد مثل سويسرا قد يبدو صغيراً لأول وهلة ، أو قد يبدو الدخل الأهل المصرى أمراً لا بأس به إذا قورن بالدخل الأهل السويسرى ، ولكن العبرة بدخل الفرد ، إذ يلعب السكان دوراً كبيراً فى الموضوع . ولما كان عدد السكان بمصر قد ازداد ( وآخذ فى الازدياد كما قدمنا ) فقد أصبح دخل الفرد السنوى فيها دخلاً صغيراً ( ١٠٠ دولار ) إذا قورن بدخل الفرد فى الولايات المتحدة مثلاً ( ١٤٥٣ دولار ) أو حتى إذا قورن بدخل الفرد فى استراليا ( ٦٧٩ دولار ) أو نيوزلندا ( ٨٥٦ دولار ) أو سويسرا ( ٨٤٩ دولار ) .

لا بل إن دخل الفرد فى اسرائيل ( ٣٨٩ دولار ) يكاد يعادل أربعة أضعاف أضعاف دخل الفرد فى مصر ، مع أن اسرائيل لم تقم قائمتها إلا حديثاً ، ولكن الأموال التى تنصب عليها انصباها وعلى الأخص من الولايات المتحدة ، قد رفعت دخل الفرد هناك وأقامت المنشآت الصناعية حتى أصبحت اسرائيل اليوم خطراً على الدول العربية . ولولا ما بذلته هذه الأخيرة من حصار اقتصادى حول اسرائيل ، لأغرقت منتجاتها دول الشرق .

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن الدول المتخلفة بمزيد الأسف ، من هذه الدول كلها ، هى الدول العربية مثل لبنان ومصر والعراق واليمن ، كما يبدو ذلك واضحاً من دخل الفرد فى كل منها ، وهو المعبر عن مستوى المعيشة . ألا تحفزنا كل هذه البراهين ، على أن نرحب برأس المال الأجنبى كى تقيم المصانع ونستخرج المعادن ونولد القوة المحركة ، فيزدهر اقتصادنا ويرتفع دخل الفرد عندنا فيحسن مستوى معيشته .

وإذا لم نعتد على رأس المال الأجنبى فكيف ننتظر من عشرات السنين ( إذا اتبعنا نظرية مكرر الاستتار وزيادة الدخل ) لى يصل دخل الفرد منا فى العام إلى ما وصل اليه فى إيطاليا مثلاً ( ٢٣٥ دولار ) ولا نقول كندا ( ٨٧٠ دولار ) أو الولايات المتحدة ( ١٤٥٣ دولار ) .

الحق إن النظرة الضيقة القصيرة لرأس المال الأجنبى ، قد وجب أن تزول ، وذلك لأن هبوط الدخل القومى ، ينتهى بانخفاض دخل الفرد ، وعلى الأخص



في بلد كبلدنا يتزايد سكانها . وكلما قل دخل الفرد كلما زاد ميله إلى الاستهلاك وقل ميله إلى الادخار ، ولذا لا يصح أن يداعبنا الأمل في زيادة المدخرات طالما كان دخلنا صغيرا . وطالما كان السكان يتزايدون في كل عام ، وطالما كنا كأفراد نقوم بالمزيد من الاستهلاك ، وخاصة استهلاك السلع الكمالية عند الأغنياء ، وطالما ظل هؤلاء يكثرون فأض دخلهم أو يوظفونه في شراء العمارات أو يشترون به الأراضي الزراعية كما كانوا يفعلون قبل صدور قانون تحديد الملكية . وهم إن فعلوا هذا أو ذلك فقد حرموا الاقتصاد المصرى على أى حال ، من استثمار أموالهم في المشروعات الصناعية المنتجة ، خوفاً على تلك الأموال من المخاطر التي تتعرض لها الصناعة .

وبعد طائفة الأغنياء هؤلاء ، لا يقول أحد إن الفلاح الذي لا يجد ما يقتات به ، والذي يتعطل فيما بين مواسم المحاصيل يستطيع أن يدخر ، أو أن العامل الذي يتناول بضعة قروش كأجر له ويتعطل هو الآخر جزءاً كبيراً من أيام السنة كما بينا فيما سبق ، يستطيع أن يدخر . كما أن الطبقة المتوسطة هي طبقة في دور التكوين في مصر ، وحتى إذا فأضت لديها بعض المدخرات فهي مدخرات قليلة لا يصح الاعتماد عليها . فإذا كان الأغنياء منا يخشون على مدخراتهم — وهي بطبيعتها صغيرة إذا قيست بما نحتاجه — وإذا كانت الطبقات الأخرى لا تستطيع أن تعيش معيشة طيبة ، ولا تكفى دخولها لما نحتاجه من مصروفات ، فكيف نعتد على اقتصادنا الأهلى ؟ ولم الشذوذ عن الطريق الذي اتبعه غيرنا ووصل والولايات المتحدة — في القرن التاسع عشر والقرن العشرين — أكبر مثل يحتذى .

ثانياً — مدى كفاية رءوس الأموال الموجودة في مصر الآن

لانعاش الاقتصاد المصرى

فإذا انتقلنا إلى دراسة أحوال رءوس الأموال الموجودة في مصر ، وجدنا أن الأمر لا يحتاج منا إلى كبير عناء لكنى نثبت أنها أموال قليلة لا نستطيع أن نعتد عليها لتحقيق ما رسمناه لأنفسنا من برنامج واسع لانعاش الاقتصاد المصرى .

ولعل شركات المساهمة هي الشركات التي يمكن أن نعطينا الدليل على أن الأموال المستثمرة في مصر وحدها لن تكفى لإقامة مشروعات التنمية التي نأملها ، وذلك



لأن رهوس أموالها أكبر بكثير من رهوس أموال الأفراد وشركات التضامن وغيرها . تم إن المشروعات التي نحتاج إليها مشروعات ضخمة ، تتطلب المال الوفير ، كما أن الشركات المساهمة مبنية على مدخرات الأفراد . فإذا درسنا أحوالها فقد حصلنا على فكرة طيبة عن أحوال رهوس الأموال بمصر .

وقد توفر أحد حضرات الباحثين على استقصاء رهوس أموال الشركات المساهمة في مصر ومعرفة مدى نشاط المصريين والأجانب فيها وأظهر لنا الإحصاء الآتي (١) :

جدول رقم (١٢)

المجموع	أجانب	مصريين	
ج ٢٠	ج ٢٠	ج ٢٠	
٦٦,٧٤٠,٣٨٦	٦٠,٧٣٣,٧٥١	٦,٠٠٦,٦٣٥	رهوس أموال شركات يرجع تكوينها إلى ما قبل ١٩٣٣ موزعة بالنسبة المستخرجة أي ٩١٪ و ٩٪
٢٦,٧١٨,٦١٤	٥,٦٧٧,٠٤٨	٢١,٠٤١,٥٦٦	
٢٤,٤٧٦,٠٠٠	٥,٢١٣,٣٧٨	١٩,٢٦٠,٦٢٢	شركات جديدة مؤسسة من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٨ رهوس أموالها موزعة بالنسبة السابق استخرجاها أي ٢١ للأجانب و ٧٩ للمصريين . زيادة في رهوس الأموال تمت في الفترة من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٨ ويمكن توزيعها بالقياس بنفس النسب السابقة .
١١٧,٩٣٥,٠٠٠	٧١,٦٢٤,١٧٧	٤٦,٣٠٨,٨٢٣	
/ ١٠٠	/ ٦١	/ ٣٩	فيكون المجموع في سنة ١٩٤٨ مكونا من النسبة التوتية .

ونستنتج من هذا الجدول أن الشركات الجديدة التي تأسست برهوس أموال مصرية وأجنبية في مصر أثناء المدة من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٨ قد بلغت رهوس أموالها ٢٦,٧١٨,٦١٤ جنيها ، والزيادات في رهوس أموالها قد بلغت في نفس المدة ٢٤,٤٧٦,٠٠٠ جنيها . وعلى ذلك نجد أن رهوس أموالها قد بلغت في ١٥ سنة ٥١,١٩٤,٦١٤ جنيها أي زيادة سنوية لرأس المال الموجود قدرها ٣,٤ مليوناً تقريبا .

(١) أنظر محاضرة السيد الاستاذ عبد الله فكري أباطة وكيل وزارة التجارة والصناعة وقتئذ عن « نصيب الاموال الاجنبية في اقتصادنا القومي » التي تبث بكلية التجارة في ٢٦/٣/١٩٥١ من ٢٢



وكان هذا في الفترة التي أعقبت الكساد أو الأزمة العالمية الكبرى، وكان هذا أيضاً أثناء الحرب وعقب الحرب. فكان هذه الزيادة قد حدثت في أوقات غير عادية وفي ظروف كانت تنبئ كلها بالنشاط وارتفاع الأسعار، بدليل أن مجموع رهوس أموال الشركات المساهمة التي أنشئت في مصر من أول سنة ١٩٤٨ إلى نهاية ١٩٥٠<sup>(١)</sup> بلغ ٧,٧٣٠,٠٠٠ جنيهاً أي بمتوسط سنوي قدره ٢,٦ مليوناً تقريباً.

فكان استثمار رهوس الأموال في الشركات المساهمة قد أخذ في التناقص حتى في السنوات الثلاث (١٩٤٨ - ١٩٥٠) التي كان الرواج قد وصل فيها إلى نهايته في مصر وارتفعت الأسعار إلى أعلى مستوياتها.

وإذا قيل إن النسبة قد قلت لاحتجام الأجانب عن المساهمة في رأس المال، بعد أن اشترط القانون تخصيص ٥١٪ من رهوس الأموال للمصريين. فإن هذا وحده ينهض دليلاً على أننا لسنا في حاجة إلى رهوس الأموال الأجنبية المستوردة من الخارج فحسب، بل إننا في حاجة أيضاً إلى استثمار مدخرات الأجانب الموجودين بمصر إذا رغبتنا جدياً في زيادة الاستثمار.

ومع ذلك فإن رهوس الأموال المدفوعة فعلاً كرهوس أموال لشركات المساهمة وقيمة سندات تلك الشركات، هي في الحقيقة أموال قليلة نسبياً إذا قورنت بالمشروعات الانتاجية الكبرى التي تريد مصر الانتفاع بها. والجدول الآتي<sup>(١)</sup> يوضح لنا ذلك.

رهوس الأموال المدفوعة وقيمة السندات لشركات مساهمة في مصر

#### جدول رقم (١٣)

السنة	رهوس الأموال ( بالجنهات المصرية )	قيمة السندات ( بالجنهات المصرية )
١٩٤٨	١٠٤,٠٠٠,١٩٣	١٠,٥٥٤,٧٧٣
١٩٥٠	١١٦,٢٥٥,٩٩٩	١٠,٧٦٧,٠٨٧
١٩٥٢	١٢٩,١٦٣,٨٦٩	١١,٣٩٧,٢١٦

(١) أظن احصاءات الشركات المساهمة التي يوجد استقلالها الرئيسي في مصر ( من مطبوعات وزارة المالية ) لسنتين المذكورة علماً بأن أرقام ١٩٥٢ لم تنشر ولكنها أعدت بمصلحة الاحصاء وفق طريقها الى النشر.



وهي رهوس أموال مشغلة فعلا ومستثمرة في الاقتصاد المصري ولا يمكن عن طريقها زيادة الاستثمار إلا اذا زادت أرباح شركاتها وزادت مدخراتهم وأمكنهم زيادة الاستثمار . ولكن المهم أن مجموع رهوس الأموال المستثمرة كلها حتى في سنة ١٩٥٢ لا يعادل رأس مال شركة كبيرة أو شركتين كبيرتين من الشركات العظيمة في البلاد الأجنبية .

وإذا قيل إن للشركات المساهمة في مصر احتياطات تتراكم سنويا ، وإننا نستطيع أن نستثمر هذه الاحتياطات في مشروعاتنا الانتاجية ، فانما يؤخذ على هذا الرأي أن الشركات تحتاط للخسائر المتوقعة في المستقبل ، كما أنها تزيد في رقم الاحتياطي خوفا من ارتفاع أثمان العدد والآلات التي تنتوي استبدالها مستقبلا . ومع ذلك فإن ارقام الاحتياطات المتراكمة لشركات المساهمة ، مع أنها آخذة في الزيادة وعلى الأخص من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥٢ حيث بلغت (١) :

— من يوليو ١٩٤٧ الى آخر يونيه ١٩٤٨	٢٤,٣٢٢,٥٣٥ جنيها
— ومن يوليو ١٩٤٩ الى آخر يونيه ١٩٥٠	٢٨,٢٧٤,٨٠٦ جنيها
— ومن يوليو ١٩٥١ الى آخر يونيه ١٩٥٢	٣٤,٩٣٨,٩٨٩ جنيها

إلا أنها أرقام صغيرة نسبيا ، بالمقارنة الى المشروعات الضخمة التي زيدها . وحتى في حالة هذه الأموال بالذات ، كيف نتأكد وكيف نضمن أن أصحابها سيوافقون على المخاطرة في المشروعات الصناعية الجديدة ، وحتى اذا ضمنا هذا ، فإني لهذه الشركات الحصول على الكفايات الفنية الممتازة التي تأتي مع رهوس الأموال المستوردة ، إذ يخشى عليها أصحابها فيرسلون معها العقول الجبارة والرؤوس المفكرة التي سنستفيد منها بلا ريب كما سنتبين ذلك فيما بعد .

ومع هذا كله ، فهل هناك ما يمنع من أن يشترك رأس المال المصري المدخر مع رأس المال الأجنبي المستورد في المشروعات الجديدة ؟ فإذا كانت لدينا أموال احتياطية مصرية ، فإن هذا سيشجع رأس المال الأجنبي على الدخول الى أراضينا ، وذلك لأن المنابع المالية القليلة أو المحدودة للبلد المتخلف ، قد تقف عقبة في سبيل

(١) انظر المرجع السابق .



المستثمر الأجنبي . حيث أن الأموال الأجنبية التي تنفق في البلد المتخلف ، ليست الا جزءاً (١) من نفقات مشروعات الانتاج والتنمية الاقتصادية ، إذ أن النفقات التي تصرف على المواد الأهلية وكذلك أجر العمل الأهلي والمصروفات التي تنفق على المشروعات الصغيرة المكتملة للمشروع الكبير ، كل هذه النفقات تشغل جزءاً كبيراً من المشروع المقترح . ورأس المال الأهلي يعكس إلى حد ما مستويات الدخل الأهلي المنخفضة ، وقلة المقدرة على الادخار ، فإذا كان رأس المال الأهلي صغيراً لما تشجعت رؤوس الأموال الأجنبية على أن تجد طريقها إلى البلد المتخلف الذي تكون قدرته محدودة صغيرة على امتصاص رأس المال المنتج سريعاً .

وبعد ، فإن احتياطات شركات المساهمة واحتياطات الشركات الأخرى إن جددت ، ستكون عوناً كبيراً ومشجعاً قوياً لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية على أن يستثمروا أموالهم بمصر ، ولكنها لا تزال في اعتقادنا صغيرة لا تستطيع أن تتحمل الأعباء الجسام التي تنتظرها مصر الحديثة .

ثالثاً - بعض المشروعات المصرية المزمع القيام بها

#### لانعاش الانتاج القومي

من الخطوات الطيبة التي وفق اليها العهد الجديد ، أن عهد بدراسة المشروعات الخاصة بتنمية الانتاج الأهلي الى « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي » الذي أنشئ في مستهل عام ١٩٥٣ وضم بين جوانحه نخبة ممتازة من الفنيين من رجال مصر ، ممن توافروا على العلم والدراسة والاستقصاء « لبحث المشروعات الاقتصادية التي يكون من شأنها تنمية الانتاج القومي ، في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية ... الخ » ولذا نعتبر التقارير التي يتقدم بها المجلس المذكور ( بعد أن تكون كل لجنة من لجان الخمسة (٢) قد درست ما يتعلق بها من شئون ) كبحوث درست في بوتقة من العلم .

(١) أنظر كتاب International Economics تأليف الدكتور Stephen Enke والدكتور Virgil Salera نيويورك ١٩٥١ الطبعة الثانية ص ٥٦٢

(٢) في جلسة الافتتاح ٣ يوم يناير ١٩٥٣ انتخب المجلس سكرتيراً طاماً له وخمس لجان هي : لجنة التوسع الزراعي ولجنة التوسع الصناعي ولجنة الطرق والمواصلات ولجنة التمويل ولجنة التعدين والبتروك .



فلننظر إذاً إلى ما قدمه المجلس حتى اليوم من اقتراحات وتوصيات للتوسع في الانتاج وإنعاشه .

فقد تقدمت لجنة التوسع الزراعى بتقرير فى ٢١ يناير سنة ١٩٥٣ عن برنامج التوسع الزراعى والمناطق المراد إصلاحها ، وانتهت اللجنة « بعد دراسة مستفيضة » الى أنه يمكن اصلاح ٣٥٧,١٣٠ فداناً بالوجهين البحرى والقبلى والواحات فى مدى ثلاثة أعوام ، وقدرت التكاليف اللازمة لذلك بمبلغ ١١,٧٢٠,٠٠٠<sup>(١)</sup> جنيهاً مصرى .  
ورغبة فى زيادة الانتاج الزراعى وبسط رقعة الأرض المزرعة كان من اللازم توفير المياه بكميات مناسبة وفى الأوقات المناسبة ، ورغبة فى إيجاد القوى المحركة الرخيصة ، اتجهت الحكومة الحاضرة بطريقة جديدة نحو إنشاء السد العالى لتحقيق هاتين الرغبتين ، وذلك بإقامة سد على النيل جنوبى خزان أسوان بحوالى سبعة كيلومترات لحجز مياه النهر والتحكم فى تصرفها ، ثم توليد الكهرباء باستخدام المياه المتساقطة .  
ولسنا هنا فى معرض التحدث عن مزايا هذا السد بالتفصيل أو عن مختلف التقنيين الذين توفرنا على دراسة مسائله الطبيعية أو الهيدروليكية المتصلة بتوليد الكهرباء ، إنما يهمنا أن نذكر أن المشروع الآن فى يد لجنة من الخبراء العالميين (من مختلف الجنسيات) وأن تكاليف انشائه قدرت بحوالى ١٨٠<sup>(٢)</sup> مليوناً من الجنيهات .  
وهناك أيضاً « مشروع منحدر القطار » الذى لا يزال محل الدراسة والبحث والذى يهدف الى استصلاح مليونين من الأفدنة فى غرب الدلتا مع توليد الكهرباء كذلك ، وقدرت تكاليفه بحوالى ١٥٠ الى ٢٠٠ مليوناً من الجنيهات .  
وهناك مشروع انشاء مصنع جديد للسماذ الأزوتى عند أسوان لانتاج ٣٧٠,٠٠٠ طناً يمكن زيادتها الى نصف مليون طناً ، لدعم سياسة التسميد فى مصر وتنميتها ، وقد قدر له ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً<sup>(٣)</sup> .

- (١) أنظر تقرير رئيس اللجنة الدكتور عبد الرزاق السهورى فى ٢١ يناير ١٩٥٣ الى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى وكذلك الكشف واللخص واللاحق الرفقة بالتقرير .  
(٢) أنظر المذكرة المقدمة من أحد أعضاء لجنة بحث مشروع السد العالى بمجلس الانتاج القومى الى المجلس المذكور .  
(٣) أنظر : تقرير عن نشاط المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى من تاريخ انشائه حتى آخر مايو ١٩٥٣ ص ٦ وكذلك تقرير المجلس عن يوليو وأغسطس .



وقد وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٥٣ و ١٨ مارس ١٩٥٣ على مشروع تحسين المواصلات البرية الذي تبلغ تكاليفه ٦ مليوناً<sup>(١)</sup> من الجنيهات وقد بدى العمل فيه فعلاً .

وفي ١٢ مايو ١٩٥٣ وافق مجلس الانتاج القومي على تقرير لجنة التعدين وعلى توصياتها الخاصة برصد مبالغ للبحث وللخرايط والسيارات وإنشاء مراكز التعدين وكذلك لبناء سكة حديدية تسيّر بحذاء البحر الأحمر وإنشاء طريق سينا جنوب رأس محمد ثم مد الخط الحديدي من أسوان إلى رأس بنارس وتبلغ تكاليف هذه المشروعات ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً<sup>(٢)</sup> .

هذا الى مشروعات أخرى صغيرة نسبياً وافق عليها مجلس الانتاج كذلك ، ومنها مشروع صيانة الحاصلات الزراعية من أضرار الحشرات وأمراض النباتات<sup>(٣)</sup> وطلب في جلسة ٢٥ أبريل ١٩٥٣ الى وزارة المالية تدبير المال اللازم . ومنها أيضاً إنشاء أنابيب لنقل الزيت الخفيف والمازوت من السويس الى القاهرة ، وذلك لتخفيض تكاليف نقل المازوت بمقدار ٥٠ ٪ من أجرة نقل الطن حالياً بالصنادل أو السيارات أو السكك الحديدية ، وتبلغ تكاليفه حوالي ٤ مليوناً من الجنيهات . ومنها أيضاً العمل على زيادة منتجات المشتقات البترولية (زيت الوقود وزيت الغاز وقود الديزل والبنزين والكيروسين ) التي استوردنا منها عام ١٩٥١ ما قيمته ١١,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات المصرية وعام ١٩٥٢ ما قيمته ١٢,١٥٠,٠٠٠ من الجنيهات المصرية ، ومع أن إنتاج البترول لا يزال دون المليون ونصف مليون طنّاً مترياً سنوياً ، فإن استهلاك المواد البترولية يتزايد في كل عام بما يقرب من ١٠ ٪

(١) أنظر التقرير الأول من التقريرين السابقين الذكر من ٨ وتقرير مصلحة الطرق والسككباري عن سير العمل بمشروعات تنمية الانتاج القومي لغاية آخر يوليو سنة ١٩٥٣

(٢) أنظر من ٨ - ٩ من التقرير السابق .

(٣) أنظر الدعوة التي وجهها مجلس الانتاج الى الشركات العالمية لإنشاء صومتين لتخزين الحبوب أحدهما بالقاهرة والآخرى بالاسكندرية وحدد آخر أكتوبر ١٩٥٣ نهاية للعدة التي تقدم فيها الشركات المذكورة مشروطاتها - وقد فهمنا أن تكاليف الانشاء لصومتين ستكون في حدود مليونين ونصف من الجنيهات ( أنظر دعوة مجلس الانتاج والرفقات الاربعة ) وأنظر أيضاً مذكرة وزير الزراعة السيد عبد الرزاق صدق عن « تنظيم أساليب تخزين الحبوب بمصر » المؤرخة ١٨ يونية ١٩٥٣



ولا يسد الانتاج المحلي في الوقت الحاضر الا حوالى ٦٨ ٪<sup>(١)</sup> من حاجة البلاد .  
ولا يخفى ما يلعبه البترول الآن من دور هام في حياة مصر الاقتصادية وماله من تقدير  
من حيث الاعتبارات الاستراتيجية .

وهنا يجدر بنا أن نشير الى وجود خامات لمعادن كثيرة في باطن أرض مصر ،  
لم يستغل منها إلا القليل الذى يستخرج الآن والذى لا تتجاوز قيمته أربعة ملايين  
من الجنيهات في العام . وقد أثبت الخبراء والباحثون إمكان مضاعفة هذا الرقم  
في المستقبل إذا تهيأت ظروف الاستثمار<sup>(٢)</sup> ، فمثلا يوجد خام الحديد بوفرة في منطقة  
أسوان ، مما يهيئ الأسباب لقيام صناعة الحديد والصلب ، خصوصا وأن مصر  
تنتج سنويا مقادير كبيرة من المنجنيز، وأنها على وشك الحصول على الطاقة الكهربائية  
من السد العالى . وكذلك قبل التوسع في إنتاج الفوسفات اللازم للتوسع في إنتاج  
السماد الضرورى للزراعة .

وفضلا عن ذلك ، فقد دعا مجلس الانتاج القومى الهيئات الدولية والمصرية  
لانشاء مصانع لصناعة ورق الكتابة والصحف من الخامات المصرية ( قش الأرز  
وحطب القطن وفضلات قصب السكر أو أية خامات أخرى صالحة ومتوفرة  
بالبلاد ) على أن يقوم بتنفيذ المشروع وإدارته شركة مساهمة مصرية وعلى أن يقدم  
المشروع في مدة أقصاها ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٣ لانتاج مالا يقل عن ٢٠,٠٠٠ طنا  
سنويا من ورق الكتابة والطباعة و ١٠,٠٠٠<sup>(٣)</sup> طنا سنويا من ورق الصحف ،  
كما يصمم المشروع بحيث يتسنى توسيعه في المستقبل تمشيا مع حاجة الاستهلاك المحلى .  
ولكن هناك مشروع هام هو مشروع مديرية التحرير الذى شكلت له لجنة  
خاصة من بعض أعضاء مجلس الانتاج بجلسة ٢٦ مايو ١٩٥٣ لدراسة النواحي

(١) أنظر مذكرة رئيس لجنة التعدين والبترول بمجلس الانتاج القومى المؤرخ ١٥ مارس  
١٩٥٣ والمقدمة الى رئيس المجلس عن « سياسة مصر البترولية » .

(٢) أنظر مذكرة رئيس لجنة التعدين والبترول بمجلس الانتاج المؤرخ ١٤ أبريل ١٩٥٣  
والمقدمة الى رئيس المجلس عن « سياسة مصر التمدينية » .

(٣) أنظر كتاب رئيس مجلس الانتاج القومى المؤرخ ٧ يونية ١٩٥٣ الى رئيس مجلس  
الوزراء والمذكرة الخاصة بالدعوة « لانشاء صناعة الورق من الخامات المصرية » والمرقات .  
ومع أن التكاليف لم تذكر بعد إلا أننا نتفهمنا أنها ستصل إلى حوالى أربعة ملايين من الجنيهات المصرية .



المختلفة الخاصة به ، وانتهت من تقريرها (١) الى أن المرحلة الأولى المعدلة للمشروع ( الناحية المائية والناحية الزراعية والمباني والطرق ) ستتكلف حوالى خمسة ملايين من الجنيهات (٢) ولكنها أوصت ألا يتعدى التنفيذ مساحة قدرها ١٠,٠٠٠ فداناً فقط ، حتى يتيسر توفير الماء اللازم لريها وفقاً للنظام المستديم وذكرت اللجنة في تقريرها ما يلي :

« ... وحتى لو توافرت الامكانيات المائية في السنوات القادمة قصرت أم طالت ، فإن الهيئة المراد إنشاؤها طبقاً لما أورده المشروع ، لن تسمح لها موارد مطلقاً وبأى حال من الأحوال ، أن تنفذ أهدافها في المساحة كلها وبالغلة ٦١٠,٠٠٠ فداناً في المدة المقترحة وهي ٢٥ سنة ، بينما لو اشتركت الهيئات والأفراد بنشاطهم في العملية ، لأمكن الوصول الى النتائج المرجوة في فترة معقولة » .

لا بل ان اللجنة في تقريرها قد أوصت بضرورة اتجاه سياسة الدولة نحو اشراك رءوس الأموال الخاصة بعمليات الاستصلاح الزراعى على أوسع مدى ممكن ، وكما أننا باللجنة وقد رأيت أن الموارد المالية للحكومة لا تسمح باستصلاح كل هذه الآلاف الكثيرة من الأفدنة ، وأن الاستصلاح لو ترك للحكومة وحدها لما تم منه إلا بضعة آلاف من الأفدنة. ولذا رأيت اللجنة بشاقب بصرها أن رءوس الأموال مسألة المسائل ، ولا بد من اشراك الأموال الخاصة في الاصلاح .

هذه بعض المشروعات الانتاجية التى تفتوى الحكومة القيام بها أو تشجيع بعض الهيئات على تنفيذ بعضها بغية تنمية الانتاج القومى ورفع مستوى المعيشة فى البلاد فى وقت رأيت فيه الحكومة نفسها مضطرة الى الحد من المصروفات والسير بشيء كثير من التانى والحذر ، لتنفيذ ما تأخذ على عاتقها من المشروعات ، وفى وقت وصلت فيه الحالة المالية فى بداية العهد الجديد الى درجة من الخطورة لم تصل اليها

(١) أنظر تقرير مجلس الانتاج القومى بتاريخ ١٦ يونيه ١٩٥٣ الررفوع الى رئيس مجلس الوزراء

(٢) أنظر تقرير اللجنة الخاصة بدراسة مشروع مديرية التحرير من سبعة من أعضاء مجلس الانتاج القومى ص ٢ — ١١ مع ملاحظة أن اللجنة لم تدرج فى التكاليف مصاريف الادارة والصيانة ونفقات إنشاء المصرف الرئيسى وتكاليف التجارب والابحاث المائية .



من قبل . وهنا نترك للسيد وزير المالية الحالي أن يصف تلك الحالة في فقرات من مذكرته الخاصة بمالية الدولة حيث يقول (١) :

« فقد انتهت السنة المالية ١٩٥١ - ١٩٥٢ بعجز خطير يعتبر حدماً في تاريخ مصر المالي حتى في السنين التي تلت أزمة سنة ١٩٣٠ ، فقد بلغ العجز في السنة التي انتهت في ٣٠ يونيو ١٩٥٢ نحواً من ٣٨ مليوناً من الجنيهات ، بالرغم من أنها لم تشهد سوى المرحلة الأولى من الأزمة . هذا عدا الخسارة التي تحماتها في عمليات القطن والتي تقدر بثلاثين مليوناً من الجنيهات ، ما زالت الحكومة مدينة بها ، وتمثل في أذن الخزنة الصادرة لتمويل مشتريات القطن في السنوات السابقة . ولم يكن مبعث هذا العجز الطائل قيام الحكومة بتمويل مشروعات إنتاجية واسعة النطاق ترمي إلى تعزيز الدخل القومي ، بل كان مرده إلى زيادة الاتفاق الكلي فيما لا يجدي ، وفي زيادة المبالغ المخصصة للمصروفات العادية . وترتب على الأسس الخاطئة التي قامت عليها ميزانيتها ١٩٥١/٥٠ و ١٩٥٢/٥١ أن تبدد الاحتياطي الحر ، وهبط رصيد الحكومة لدى البنك الأهلي من ٧٥ مليوناً من الجنيهات في يناير سنة ١٩٥٠ إلى ١٦,٨ في آخر يوليو سنة ١٩٥٢ ، وكان من جراء التسويات التي تجرى عادة عند انتهاء الميزانية ، أن اضطرت الحكومة إلى الاقتراض من البنك الأهلي في الحدود المصرح بها بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٢ ، وأصبح رصيدها مدينياً بمبلغ ٤ مليوناً من الجنيهات تقريباً في أغسطس ١٩٥٢ ، وكان من الطبيعي أن يؤدي الاسراف الحكومي من جهة ، وترك الجبل على الغارب من جهة أخرى ، إلى عجز في ميزانية المدفوعات استنزف معظم أرصدة النقد الأجنبي الحر . »

ويستمر السيد وزير المالية في مذكرته فيقول :

« فإذا ما تعذر على هذه الحكومة تنفيذ كل ما تصبو إليه من مشروعات إنتاجية ، هدفها رفع مستوى معيشة الشعب من الدرك السحيق الذي بلغه ، نتيجة للإهمال الشنيع الذي انتاب مرافق البلاد في الماضي ، وإذا ما اضطرت إلى السير بجودة في تنفيذ تلك المشروعات ، وعمدت إلى تمويلها عن طريق الاقتراض الداخلي

(١) انظر مذكورة وزير المالية والاقتصاد المؤرخة ٣٠ يونيو ١٩٥٣ عن « الأسس الجديدة لمالية الدولة » .



والخارجي ، ولجات في ذلك إلى مطالبة المواطنين كافة بتضحيات جديدة ، فانما يرجع ذلك إلى الانهيار المالي الذي كاد يعصف بكيان البلاد ، ويطغى بها إلى الفوضى الشاملة في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

وتتحدث المذكرة عن سياسة الحكومة فيما يختص بزيادة الانتاج فتقول :

« ومن وسائلها في تشجيع زيادة الانتاج إعفاء الصناعات الجديدة التي ترى الحكومة أن قيامها لازم لدعم الاقتصاد القومي من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات . كما تقرر أن يعني من نصف الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ذلك القدر من الأرباح السنوية غير الموزعة الذي تخصصه الشركات للاستثمار في إنشاء صناعات جديدة أو في توسيع مرغوب فيه في الصناعات الحالية . ثم تشير المذكرة إلى إعفاء الواردات من المواد الأولية اللازمة للصناعة من الضرائب الجمركية رغبة في تشجيع الاستثمار في الصناعات القائمة والصناعات الجديدة ، وإلى إعفاء الفنيين الأجانب الذين يعملون في خدمة الاقتصاد الوطني من الضريبة على الدخل ، الذي يحصلون عليه من موارد خارج الأراضي المصرية ، لاصلة لها بأعمالهم في مصر .

هذا وقد صرح وزير المالية يوم ٨ أكتوبر ١٩٥٣ عقب عودته من اجتماع محافظي صندوق النقد الدولي ، تصريحاً خاصاً بالاقتراض من الخارج جاء فيه : « وكان الجو موافقاً لمصر في جميع الاتصالات التي قمت بها ، وجميع الجهات راغبة في التعاون مع مصر ، ومن المحتمل أن تقوم الحكومة بالاقتراض من البنك الدولي للمشروعات التي ستقوم بتنفيذها في الوقت الحاضر . . . . وإن الاستعداد في أمريكا طيب لمساعدة مصر لتنفيذ مشروعاتها الانتاجية ، وبصفة خاصة مشروع السد العالي » .

فاذا كانت مالية الحكومة الآن بالشكل الذي وصفه وزير المالية في مذكرته ، حتى أن الحكومة اضطرت أن تسير على ميزانية التشفير ، وإذا كانت رهوس أموال الشركات بمصر واحتياطياتها لا تكون إلا جزءاً صغيراً من رهوس الأموال الطائلة التي تحتاجها مصر في الوقت الحالي لزيادة إنتاجها وإدخال الصناعة فيها ورفع مستوى معيشة أبنائها ، تقول ، إذا كان هذا هو حالنا الآن ، فهل نستطيع بعد هذا



الآن نشجع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية؟ وليست هذه المشروعات هي ما يحتاجه مصر فحسب ، بل إنها مشروعات أغلبها حكومي ، والتفكير فيها قد أتى عن طريق مجلس أنشأته الحكومة ، والمجلس بطبيعة الحال يسعى جاهداً لاتمام المهمة التي نيّطت به ، ولكننا فوق هذا لازلنا نجد مجالاً كبيراً في مصر للاستثمارات الفردية . فإذا أضفنا هذا إلى ذلك فسنجد أن حاجتنا إلى رؤوس الأموال الأجنبية تعظم وتشتد .

ومع ذلك ، فلنبحث بعض البراهين الاقتصادية التي أجمع أصحابها على ضرورة استثمار الأموال الأجنبية بالبلاد المتخلفة اقتصاداً ، ولنطبق هذه البراهين على أحوالنا في مصر .

#### رابعاً - البراهين الاقتصادية

المستقاة من النظريات الحديثة لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية في البلاد المتخلفة لرفع مستوى معيشتها ومدى تطبيق تلك البراهين على مصر

#### ١ - مراحل الاقتراض والاقتراض :

يقسم رجال الاقتصاد والمالية المراحل التي تمر بها بلد من البلاد من حيث استيرادها أو تصديرها لرأس المال الصافي الطويل الأجل ، ومن حيث ما يعود على البلد من فوائد وأرباح صافية ، إلى مراحل خمسة (١) ( ويضيفون إليها مرحلة سادسة في بعض الأحيان ) وفي المرحلة الأولى تستورد البلد رؤوس أموال صافية عن طريق العمليات الطويلة الأجل ، أي أن رؤوس الأموال الأجنبية الطويلة الأجل التي تحصل عليها البلد ، تكون أكبر من القروض الأجنبية الاجمالية التي تقرضها الدولة لغيرها والاموال التي تدفعها لاستهلاك دينها . في هذه المرحلة تكون البلد ذات اقتصاد أولي ناشئ ، فتحتاج إلى رأس المال الأجنبي على شكل عدد وآلات ومنشآت ، أي أجهزة ومهمات رأسمالية على شكل واردات تدفع بعض قيمتها عن طريق ما تقترضه من المدخرين في البلاد الاكثر نضوجاً .

ولا تكاد البلد تدخل في المرحلة الثانية حتى تكون قد أتمت بناء منشآتها ومواصلاتها ، فتبدأ وارداتها الصافية من رؤوس الأموال في التناقص ، بينما تبدأ

(١) أنظر كتاب An Outline of Money لمؤلفه الأستاذ G. Crowther ص ٣٥٦ - ٣٦٠

طبعة ١٩٤٩



مدفوعاتها من الأرباح والفائدة في الازدياد ، وتكون صادراتها قد بدأت تزيد عن وارداتها ، فيكون لديها فائض صاف في الحسابات الجارية . ولن تصل البلد إلى هذه المرحلة إلا بعد سنين طويلة ، ومع ذلك فإنها تكون مدينة ديناً دولياً صافياً حيث تزيد مسؤولياتها الدولية عن الأصول الأجنبية التي افترضتها .

ثم تنتقل البلد الى المرحلة الثالثة حيث تبدأ في تصدير رأس المال الطويل الأجل ، بعد أن كانت مستوردة له في مرحلتها الأولى ، ومعنى ذلك أن البلد تستورد بعض رءوس الأموال القليلة ، ولكنها تقرض غيرها من البلاد وتدفع جزءاً كبيراً مما عليها من ديون ، أى أنها تدفع الى الخارج أكثر مما تستورد من رءوس أموال ، ولكن تظل البلد مدينة أكثر منها دائنة ، اذ تكون ديونها للأجانب أكثر مما لها من ديون في الخارج .

وفي المرحلة الرابعة تتسلم البلد فوائد وأرباحاً صافية ، ولكن بمقادير أقل مما تصدر من رأس مال طويل الأجل ، فهي تشغل في هذه المرحلة بعمليات الاقتراض ، وتكون قروضها الى الخارج أكبر من الثمار التي تجنيها عما أقرضت في الماضي . أى أن هذه المرحلة تتميز بزيادة في رأس المال الطويل الأجل المصدر إلى الخارج ، عن الأرباح التي تحصل عليها من الخارج ، فهي اذاً بلد دائن فيما يختص بالحسابات الدولية .

وفي المرحلة الخامسة تكون البلد قد وصلت إلى مركز ممتاز ، يسمح لها بأن تجني ثمار ما أقرضت من قروض أجنبية في الماضي ، حيث يزيد ما تتسلمه من فوائد وأرباح صافية ، عما تصدره من رءوس أموال أجنبية .

فإذا درسنا حالة البلاد التي وصلت الى هذه المرحلة الاخيرة ، فسنجد أنها تزيد من رءوس أموالها المستثمرة في الخارج ، ولكن بخطى وئيدة وتكون قد أصبحت بلداً ناجحاً دائماً في الحسابات الدولية .

ولو درسنا إحصائيات الولايات المتحدة بالذات ، فسنجد أنها مرت بالمرحلة الاولى حتى سنة ١٨٧٥ عندما دخلت في المرحلة الثانية واستمرت بها حتى عام ١٩١٤ . ومنذ سنة ١٩١٩ بدأت الولايات المتحدة في شراء ديونها الأجنبية التي افترضتها أثناء الحرب العالمية الاولى ، ثم استثمرت أموالاً في الخارج فأصبحت



بلداً دائماً ، وما أن جاءت سنة ١٩٣٠ حتى كانت الولايات المتحدة قد زادت صادراتها من رهوس الاموال الصافية الطويلة الاجل ، عما كانت تتسلمه من فوائد وأرباح صافية (١) .

فاذا كانت الولايات المتحدة نفسها قد بدأت من حيث يجب أن تبدأ كل دولة متخلفة ، بدأت بالاقتراض من الخارج واستوردت رهوس الاموال لزيادة الاستثمار ومضاعفة الانتاج ورفع مستوى المعيشة ، أفلا يجدر بنا — وحالتنا الآن أسوأ من حالة الولايات المتحدة في بداية مرحلتها الاولى ، إذ لم تواجه مشكلة ازدهام السكان التي نواجهها أو مشاكل ضعف الانتاج وزيادة الايدى العاملة ، وانخفاض مستوى المعيشة انخفاضاً كبيراً كما نواجه نحن هذه المشاكل اليوم — نقول أفلا يجدر بنا أن نستورد رهوس الاموال الأجنبية في غير خوف ؟

## ٢ - الخوف من الاستثمار :

ومن أي شيء نخاف؟ أمن الدول الأجنبية التي قد تفرض سيطرتها السياسية علينا بعد تدخلها المالي؟ إن من يخوفون من هذا الامر بشيرون دائماً إلى قروض اسماعيل التي انتهت بتدخل الانجليز في مالية مصر واحتلالها منذ عام ١٨٨٢ ، وردنا على ذلك : (١) أن مصر اليوم قرية بأبنائها وصادق عزيمتها وليست ضعيفة مستضعفة كما كانت في عهد اسماعيل (٢) .

(١) انظر كتاب (International Economics) تأليف (Stephen Enke and Virgil Salero)

ص ٥٠٦ نيويورك ١٩٥١

(٢) كتب في ذلك الدكتور محمد مظلوم حمدي في بحثه عن « استثمار رهوس الاموال الأجنبية في مصر » يوليو سنة ١٩٥٣ ص ١٨ مايلي : لا أجد فيما حدث في إيران ما ينهض دليلاً على وجود علاقة سببية بين استثمار رهوس الاموال والحد من سياسة الدول التي تستثمر فيها الاموال — بل إنى على العكس أجد فيه الدليل الحاسم على عدم وجود تلك العلاقة . أين كانت السيطرة الانجليزية على إيران ، يوم أن اتخذ البرلمان قراره التاريخي الحاسم بتأميم البترول وتصفية الشركة الانجليزية الايرانية ؟ وأين كان النفوذ الانجليزي الذي يقال إنه مستمد من استثمار رهوس الاموال الانجليزية يوم أن طرد آخر بريطاني من إيران ؟ وماذا فعلت هذه الاموال المستثمرة عندما ضربت إيران بتهديد ووعيد انجلترا عرض الحائط ووقفت أمامها موقف الند لند في مجلس الأمن ثم أمام محكمة العدل الدولية فخرجت في كنانة الحالتين منتصرة متمتعة بكامل سيادتها وسلطانها .



(ب) أن قروض اسماعيل لم يكن الغرض منها زيادة الثروة الاهلية والدخل القومي ، بقدر ما كانت منصبة على زيادة الأمور الترفية في ذلك الوقت .

(ج) أن هذه العقدة النفسية التي تزايل حتى بعض الاقتصاديين المصريين ، قد وجب أن يتخلصوا منها ، لأن رؤوس الأموال الأجنبية إن دخلت مصر اليوم فسيكون ذلك بشروط معقولة مقبولة سنتحدث عنها فيما بعد ، ولأن أولى الأمر في مصر اليوم لن يسمحوا بصرف القروض على البذخ والترف والملاهي . وأخيراً لأننا حينما تفكر في استثمار رؤوس الأموال الأجنبية بمصر ، فأنما تفكر في إنشاء المصانع وإقامة الهياكل والمؤسسات عن طريق الشركات ، قبل أن تفكر في استيراد المال بالفائدة كقروض من دولة كبرى .

(د) أن الرغبة في استثمار رؤوس الاموال الاجنبية تنمو في البلاد المتخلفة ، وعلى الاخص في البلاد المستعمرة بنمو الكراهية للاستعمار والرغبة الملحة في التخلص منه ، حتى لا تظل البلاد المستعمرة منتجة للمادة الخام أو مزرعة للمستعمرين . فالاستثمار هو السلاح البتار الذي نحارب به الاستعمار .

### ٣ - أشكال القروض :

وحتى على فرض أننا عقدنا قرناً مع الولايات المتحدة مثلاً ، فسيكون لنا الحق في الحصول على القروض على شكل آلات ومولدات وسلع إنتاجية أخرى ، أو أن نحصل على جزء من القروض على شكل آلات ومعدات ، ونبقى الجزء الباقي كرصيد نقدي يزيد به أرصدتنا الأجنبية ، ومن تلك الارصدة ندفع ديوننا لبعض الدول الاخرى ، أو نشترى من هذه سلعا لا نجد لها في الولايات المتحدة .

### ٤ - الاقتراض والحرية الاقتصادية :

وإذا قيل إن الاتحاد السوفيتي كون لنفسه اقتصاداً صناعياً قويا بين الحربين العالميتين دون أن يقترض من الخارج ، حتى أصبحت روسيا بلداً صناعياً كبيراً في بحر عشرين عاماً ، بعد أن كانت بلداً زراعياً فقط ، دون أية مساعدة أجنبية ،



فقد حدث هذا عن طريق إبقاء روسيا أبنائها في مستوى منخفض من المعيشة ،  
وعن طريق النظام الاقتصادي السوفيتي الذي تتلاشى فيه الحرية الاقتصادية ،  
وهو الأمر الذي لا تستطيع تحمله دول أخرى أو تحمل مصاعبه وما ينطوي  
عليه من حرمان .

وليس أدل على ذلك مما حدث بالولايات المتحدة التي اقتضت أموالا كثيرة  
من بلاد غرب أوروبا في القرن التاسع عشر ، حتى نجحت فيما أدخلته من تطورات  
اقتصادية عن طريق ما استثمرته من فائض البلاد الأخرى ، دون أن تفقد الحرية  
التقليدية التي يستمتع بها أبنائها . وهكذا عن طريق استثمار رؤوس الأموال  
الأجنبية ، استطاعت الولايات المتحدة أن تقيم دعائم اقتصاد متنوع قوى وطيد  
الأركان ، واستطاعت أن تصل إلى مرتبة البلاد المقرضة اليوم ، بل هي أكبر  
البلاد المقرضة على الإطلاق .

#### ٥ - هل نخشى البلاد الصناعية الكبرى تصنيعنا لبلادنا :

وإذا كان المعارضون لفكرة الاستثمارات الأجنبية بمصر ، يتذكرون موقف  
بريطانيا من الدول التي اقتضت منها أثناء القرن التاسع عشر ، حيث أقرضت معظم  
قروضها إلى البلاد الزراعية لزيادة الانتاج الزراعي ، الخاص بالمواد الغذائية والمواد  
الخام التي كانت بريطانيا في حاجة إليها ، وكانت تشتريها من مدينتها ، فإن البلاد  
التي تستدين اليوم ، تفعل ذلك لتصنع فترداد صادراتها ، فتدفع ديونها من السلع التي  
تصدرها إلى الدولة الدائنة ، أي أن الدولة التي تقرض رؤوس الأموال اليوم ، تهدف  
إلى أن تصنع بأسرع ما يمكن ، فتتنافس الدولة الدائنة بمصنوعاتها في السوق . ولذا نجد أن  
الولايات المتحدة تفهم هذا المبدأ الآن حق الفهم ، لأن البلاد المقرضة منها تستثمر  
الأموال في عمليات إنتاجية ، مما يتطلب من الولايات المتحدة تعديلا وضبطاً لأمورها  
الاقتصادية . فالبلاد الزراعية والبلاد المنتجة للمواد الخام أصبحت اليوم متحمسة  
لتصنيع بلادها ، ولتحسين طرق المواصلات لديها ، ولإدخال القوى الكهربائية  
المائية وغير ذلك لرفع مستوى المعيشة فيها . وليس أدل على ذلك مما يحدث  
الآن في الهند ، التي تصنع آلات غزل ونسج القطن والقضبان الحديدية والافران  
وبعض أنواع السفن الخ .



ولا يصح أن يقال إن بلدًا مثل الولايات المتحدة يجب أن تمتنع عن تصدير رهوس الأموال إلى الخارج، طالما أن البلاد المتخلفة والمستثمرة لرهوس الأموال الأمريكية ستنافس أمريكا في المصنوعات والسلع الدولية، وذلك لأنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تمتص أموالها الكثيرة المدخرة حتى تستطيع عن طريق استثمارها الأجنبية أن تصل إلى حالة تقترب من تعادل الاستثمار بالادخار، مع إعادة توزيع الدخل. فإذا قل معدل الادخار ازدادت رغبة الولايات المتحدة في الاتفاق على الواردات وفي الحصول على قدر أكبر من السلع المتنوعة من مختلف أنحاء العالم، فيزداد الدخل الحقيقي للأفراد.

وقد حدث هذا فعلاً بالنسبة لبريطانيا في الربع الأول من القرن العشرين، وعلى الأخص عند بداية الحرب العالمية الأولى، حيث أجبرت على مقاسمة الأسواق العالمية مع دول أخرى دخلت الميدان الدولي في ذلك الوقت، وكانت مضطرة بطبيعة الحال إلى عمل بعض التعديلات الخاصة باقتصادياتها، إزاء منافسة الدول الجديدة لها ومع ذلك ظلت صناعاتها — التي كانت بمثابة العمود الفقري لها — منتعشة نامية، وظلت أكبر صناعات مصدرة في العالم، وزاد الدخل الحقيقي للفرد ونما طوال خمسين عاماً، ولم يزد عليه في ذلك الوقت إلا الدخل الحقيقي للفرد بالولايات المتحدة<sup>(١)</sup> وكندا.

وهكذا حصلت بريطانيا من استثماراتها الأجنبية على دخل سنوي كبير. وإذا لا خوف على البلاد التي زاد فيها الادخار الآن — مثل الولايات المتحدة — من استثمار فائضها في الخارج.

ولنأخذ مثلاً آخر ما حدث من استثمار الأموال الأمريكية في فنزويلا لاستخراج الزيت والغاز مما نافس الولايات المتحدة في صناعة من أهم صناعاتها. فإذا كان الاقتصاد الأمريكي اقتصاداً مرناً يتشكل بالظروف والأحوال، لما نشأت هناك إلا اضطرابات وقتية لبعض نواحيه، وهذه الاضطرابات يمكن التغلب عليها

(١) أنظر كتاب The International Economy تأليف البروفسور P. T. Ellsworth من ١٩٣٣ : طبعة ١٩٥٠ بنيويورك مشيراً إلى جدول بكتاب : The Conditions of Economic Progress تأليف Colin Clark في مواجهة من ١٤٨



في أمريكا كلما زادت مقدرة الأجانب الشرائية واستطاعوا استيراد سلع أمريكية أكثر .

وليس أدل على ذلك أيضاً من أنه كلما زادت عمليات التصنيع في البلاد المتخلفة ، كلما أصبحت تلك البلاد تغمها من أكبر عملاء البلاد الصناعية القديمة الكبرى ، كما حدث قبل الحرب العالمية الثانية ، حينما باعت ثلاثة عشر بلداً صناعياً — باستثناء بريطانيا واليابان وإيطاليا — أكثر من نصف صادراتها إلى بلاد صناعية أخرى في العالم<sup>(١)</sup> .

وإذا لا يصح أن يقال إن بلداً مثل أمريكا لن تستثمر بعض رهوس أموالها في مصر خوفاً من أن تصنع مصر نفسها وتنافس أمريكا في الميدان الدولي . ولا يصح أن يقال أيضاً إن الولايات المتحدة تخشى إفلاس بعض المدنيين أو عدم استطاعة هؤلاء الدفع في المستقبل . وذلك لسببين :

السبب الأول : أن المدخرين بالولايات المتحدة إذا استثمروا أموالهم في إحدى البلاد المتخلفة فانهم لا يجازفون بأموالهم في أية جهة ولأى شعب ، بل هم يدرسون أحوال المنطقة وإمكانياتها في الاستثمار وتوافر الأيدي العاملة فيها وقدرتها على الدفع وقوانينها ، وما إذا كانت تلك القوانين تسمح بخروج الأرباح إلى أمريكا . وفوق هذا كله ، يفكرون في استقرار البلد السياسي قبل المجازفة في الاستثمار ، ثم أنهم يرسلون الفنيين المتخصصين الأكفاء ليضمّنوا للمشروع النجاح .

والسبب الثاني أن الولايات المتحدة نفسها قد حصلت على أموال طائلة نتيجة استثمار رهوس أموالها في الخارج في الفترة ما بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ولا يخفى أن الكساد العظيم قد جاء في تلك الفترة وأثّر ولاشك على دخل الولايات المتحدة من استثماراتها في الخارج ، ومع هذا فإن الجدول رقم (١٤)<sup>(٢)</sup> يبين لنا البلايين من الدولارات التي حصلت عليها الولايات المتحدة أثناء المدة المذكورة أي ما بين الحربين .

وإذا لا سند هناك للدعوى التي يدعيها بعض المفكرين من أن الولايات المتحدة تخشى استثمار أموالها بالبلاد المتخلفة ، فقد فاضت لديها المدخرات الآن ولا بد من أن تلج أبواب الاستثمار في البلاد المحتاجة إلى النمو والارتقاء . كما أنها من ناحية

(١) أنظر كتاب انك Salera السابق ص ١٩٥ . (٢) أنظر الصفحة التالية .



جدول استثمارات الولايات المتحدة في الخارج<sup>(١)</sup> ما بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠

جدول رقم (١٤)

بلايين الدولارات	الاستثمارات ودخولها
٦,٥	مقدار ما استثمرته الولايات المتحدة في الخارج حتى آخر سنة ١٩١٩
٦,٩	الاستثمارات الصافية الجديدة بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠
١٣,٤	المجموع دخول القروض التي قدمها المستثمرون الأمريكيون : — قيمة الاستثمارات في نهاية ١٩٤٠ — دخول تسلمها المستثمرون بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠
٩,٨	المجموع
١٣,٩	الزيادة من الاستثمار
١٣,٧	
٣٠,٣	

أخرى — كما برهنا الآن — قد اعترف أبنائها أنفسهم على أن الولايات المتحدة قد حصلت على دخل طيب (١٠,٣ بلايين من الدولارات) حتى في الفترة التي تخللتها الأزمة والكساد.

٦ — لم نرغب في التصنيع سريعاً :

ولبست رغبة المتحمسين لاستثمار رؤس الأموال الأجنبية بمصر، لإحباط في الارتقاء الاقتصادي السريع، والتنمية الاقتصادية العاجلة التي تنتشل البلد من فقرها المدقع. ونحن في ذلك ننظر إلى اعتبارات اقتصادية ثلاثة خاصة بالبلاد المتخلفة، بل هي دروس ثلاثة نتلقاها من البلاد المتقدمة الغنية الكبرى، وتتلخص تلك الدروس فيما يلي :

١ — أن دخل الفرد بالبلاد المتخلفة اقتصادياً، لم ينم إلا ببطء شديد، بينما نما دخل البلاد الصناعية الكبرى بسرعة فائقة. وإنا نلاحظ ذلك حتى منذ ١٩٣٩ إلى الآن، وهي الفترة التي ازداد فيها التقدم ببلاد العالم المختلفة. ومعنى ذلك أن أبناء البلاد المتخلفة اقتصادياً قد أصبحوا أفقر نسبيًا، حيث زاد دخل الفرد منهم زيادة قليلة مع ازدياد عدد السكان نسبة كبيرة، بينما زاد دخل الفرد بالبلاد المتقدمة زيادة عظيمة، وزاد عدد السكان زيادة قليلة. والجدول الآتي يوضح لنا هذه الظاهرة الهامة.

(١) أنظر كتاب Economic Reconstruction بإشراف البروفسور Seymour E. Harris

ص ٣٥٨ — ٣٥٩ نيويورك ١٩٤٦ نقلًا من : August Maffry "Foreign Trade in The Post-War Economy", Survey of Current Business, November 1944, p. 11.

من مصلحة التجارة بالولايات المتحدة.

مقارنة بين دخل الفرد في بعض البلاد المتقدمة  
ودخل الفرد في بعض البلاد المتخلفة لكل من عامي ١٩٣٩ — ١٩٤٩

جدول رقم (١٥)

النسبة المئوية للزيادة أو النقص	الدخل السنوي للفرد مقيماً بدولارات الولايات المتحدة عام ١٩٤٩	الدخل السنوي للفرد مقيماً بدولارات الولايات المتحدة عام ١٩٣٩	البلد
١٦٢,٢+	١٤٥٣	٥٥٤	الولايات المتحدة .
٦٥,٢+	٧٧٣	٤٦٨	المملكة المتحدة .
٩٠,٧+	٨٤٩	٤٤٥	سويسرا . . .
٧٨,٩+	٧٨٠	٤٣٦	السويد . . .
٦٨,٤+	٦٧٩	٤٠٣	أستراليا . . .
١١٦,١+	٨٥٦	٣٩٦	نيوزلندا . . .
١٣٣,٦+	٨٧٠	٣٨٩	كندا . . .
٤٨,٥+	٥٠٢	٣٣٨	هولندا . . .
١٠٣,٥+	٦٨٩	٣٣٨	الدانمارك . . .
١١٠,٤+	٥٨٧	٢٧٩	فرنسا . . .
١٣٢,٩+	٥٨٢	٢٦١	بلجيكا . . .
٦٧,٨+	٢٣٥	١٤٠	إيطاليا . . .
١٧,٦+	١٠٠	٨٥	مصر . . .
٦,٣+	٦٧	٦٣	سيلان . . .
٩,٠٩—	٤٠	٤٤	إكوادور . . .
٦٧,٦+	٥٧	٣٤	الهند . . .
٣٧,٣+	٤٤	٣٢	الفلبين . . .
٦,٩—	٢٧	٢٩	الصين . . .
١٣,٦+	٢٥	٢٢	إندونيسيا . . .

ملاحظة : كنا نود أن نقارن زيادة أو نقصان الدخل السنوي للفرد بالبلاد العربية مثل العراق وسوريا ولبنان والبلاد العربية السعودية واليمن لولا عدم وجود أرقام الدخل عام ١٩٣٩ ، ومع ذلك فإن الدخل السنوي للفرد بالعراق عام ١٩٤٩ هو ٨٥ دولاراً ، وسوريا ١٠٠ ولبنان ١٣٥ والبلاد العربية السعودية ٤٠ ، واليمن ٤٠ ، وكلها أرقام تدل على انخفاض الدخل كما جاء في إحصاء هيئة الأمم السابق الذكر .



ويتبين من هذا الجدول ، أن دخل الفرد في البلاد المتقدمة قد زاد في عشر سنوات زيادة سريعة تلفت النظر ، حيث زاد دخل الفرد في الولايات المتحدة ١٦٢,٣ ٪ وفي المملكة المتحدة ٦٥,٢ ٪ وفي سويسرا ٩٠,٧ ٪. بينما زاد الدخل في البلاد المتخلفة زيادة طفيفة ضئيلة . فقد زاد في مصر ١٧,٦ ٪ فقط وفي سيلان ٦,٣ ٪ بل انه قل في بلاد مثل اكوادور بمقدار ٩,٠٩ ٪ وكذلك في الصين بمقدار ٦,٩ ٪.

هذه الحقيقة وحدها كانت تكفي لأن تدعونا إلى ضرورة زيادة دخول الأفراد بالبلاد المتخلفة لرفع مستوى معيشتهم . وأنى لتلك البلاد هذه الزيادة بغير استثمار قدر كبير من رؤوس الأموال الأجنبية وبغير إبطاء . وإذا كان دخل الفرد في مصر وحتى في فترة الحرب لم يزد إلا بمقدار ١٧,٦ ٪ مع كثرة ما أنشئ من شركات مصرية في تلك المدة ، فإن الاستثمار الأجنبي يصبح ضرورة ملحة<sup>(١)</sup> .

٢ — والدرس الثاني الذي لفتنا إياه الدول المتقدمة ، أن الدول المتخلفة كانت تصدر المواد الخام والمواد الغذائية في مقابل كمية صغيرة من السلع المصنوعة، وأن الاحصائيات قد برهنت — أثناء الخمسين عاما التي أتت قبل الحرب العالمية الثانية — على أن القوة الشرائية لتلك المواد الخام التي تصدرها الدول المتخلفة وتعتمد عليها في تجارتها الخارجية ، قد نقصت بمقدار ٤٠ ٪<sup>(٢)</sup> إذا قومت بوارداتها من السلع المصنوعة ، مما شجذ همة أبناء المناطق المتخلفة إلى التصنيع ، لانتاج السلع التي تجدد في السوق العالمية أسعاراً أعلى نسبياً .

ومن جهة أخرى ، نجد أن أثمان المواد الغذائية والمواد الخام التي تنتجها الدول المتخلفة ، تنخفض انخفاضاً كبيراً أثناء الكساد والأزمات . ومع ذلك فإن هذا الانخفاض لا يغري المزارعين على تقليل عرض محاصيلهم ، لأن الأرض التي يعتمدون عليها لا بد أن تزرع . بخلاف المنتجات الصناعية التي إذا انخفضت أثمانها وتدهورت ، قلل المنتجون من إنتاجها . وبمعنى آخر نجد أن عرض المنتجات

(١) ذكرنا في ص ١٤ من هذا البحث أن مصر في حاجة إلى حوالي ٤٧ مليوناً من الحنفيات سنوياً كي يزداد دخل الفرد بمقدار ٢ ٪.

(٢) انظر ص ٥٢٦ من كتاب Salera سالف الذكر .



الزراعية حتى في الأجل الطويل بالنسبة للطلب عليها ، أقل مرونة من عرض  
المنتجات الصناعية بالنسبة للطلب عليها . من هنا نشأت حاجتنا الى الصناعة  
كي نعد للازمات عدتها ، ومن هنا أيضاً نشأت حاجتنا إلى رهوس الأموال الكبيرة .

٣ — أما الدرس الثالث ، فيتلخص فيما عانته البلاد المتخلفة من نقص كبير  
في السلع المصنوعة أثناء الحرب ، وذلك بالنسبة لعدم وجود السفن ، وللحصار  
الاقتصادي الذي تعرضه الدول المتحاربة ، مما شجع بعض البلاد المتخلفة على  
انشاء بعض الصناعات أثناء الحرب .

#### ٧ — زيادة المقدرة الانتاجية وتنويع الانتاج :

إننا نعني باستثمار رهوس الأموال الأجنبية بمصر ، أن نعتمد أولاً على إنشاء  
الشركات في بلادنا برهوس أموال أكثرها أو غالبيتها من المدخرين الأجانب ،  
وذلك بغية الارتقاء الاقتصادي . ولكي نحصل على أحسن النتائج يجب أن نوجه  
مشروعات الاستثمار في عمليات التصنيع التي تعتبر أساسية بالنسبة للاقتصاد الصناعي ،  
مثل مشروعات توليد القوى المحركة ، ومشروعات النقل ومشروعات التعدين  
والبتروكولوجيا للمعادن والبتروكولوجيا في باطن أرضنا . مثل هذه المشروعات تتطلب  
رأس مال حقيقي كبير ولكنها تعطي نتائج ملموسة بعد عدة سنين . حتى إذا تمت  
عمليات الاستثمار ، استطعنا بعد فترة ما أن نحصل على القوى المحركة والنقل بمعدلات  
تتناقص كلما زاد الانتاج الصناعي .

ونحن نعني بذلك محاولة الوصول إلى هدفين هامين : أولهما ، زيادة المقدرة  
الانتاجية الاهلية ، وثانيهما تنويع الانتاج وعلى الأخص في الاتجاه الذي يؤدي  
إلى إنتاج صناعي تزيد معه مقدرتنا على التصدير . وليس معنى هذا أن نبدأ بإنتاج  
السلع التي تتفوق البلاد الأخرى في إنتاجها ، بل ننتج ما تسمح به طبيعة بلادنا  
وما يكلف أقل نسبياً من تكاليف البلاد الأخرى .

وإذا قيل في هذا الصدد ، إن معظم عمالنا من الزراعيين ، وإن الصناعة تحتاج  
إلى عمال مهرة ، فالرد على ذلك أن العمال المصريين قد بدأوا فعلاً في التعود على  
الجو الصناعي ، وانتقلوا إلى المصانع بكفر الدوار وشبرا والمحلة والاسكندرية الخ .



ولا يخفى أن إغراء العمال الزراعيين على العمل بالمصانع ، سيمهد السبيل أمامهم لأن يصبحوا نصف ماهرين أو ماهرين ، مما يزيد من إنتاجية العامل فيرتفع مستوى معيشته .

#### ٨ - الاستثمار الأجنبي يعمل على توظيف الأموال المصرية :

وهناك حقيقة اقتصادية هامة ، تتضمن زيادة الاستثمارات الأهلية ، كلما زادت رهوس الأموال الأجنبية في مصر<sup>(١)</sup> ، فالبلد المفتقرة إلى رهوس أموال أجنبية ستأني بها على شكل عدد وآلات ولكنها ستضطر إلى بناء المصانع بأحجار وأخشاب مما لديها وسيشتغل في البناء عمال أهليون ، فيزيد الطلب على التجارين والبنائين مثلاً ، وترتفع أجورهم ودخولهم وبالتالي مستوى معيشتهم . فإذا فرضنا مثلاً أن شركة تكونت في مصر برهوس أموال غالبيتها من ألمانيا لاقامة مصنع للزجاج بالقاهرة ، وأن بضعة آلاف من العمال سيعملون في مثل هذه الشركة . أليس من المعقول أن تأتي الآلات المطلوبة من ألمانيا ، وأن يحضر الفنيون من مديريين ومهندسين من تلك البلد ؟ ثم أليس من المعقول أيضاً أن مثل هذه الصناعة ستحتاج إلى صناديق خشبية كثيرة ، يصنعها التجارون بمصر ، وإلى مادة خام الخ . . . فتدشط تجارة أخرى لدينا ؟ وإلى وقود وسائقين ومفتشين وغير ذلك ؟ وإذا ، فافتتاح مصنع واحد برهوس أموال أجنبية ، مجلبة لخير اقتصادي خاص باستثمار كثير من المدخرات الأهلية فيما تتطلبه الصناعة الجديدة . وبمعنى آخر أن استثمار رهوس أموال أجنبية في مصر سيعمل على توظيف كثير من الأموال المصرية .

#### ٩ - تحسين المستويات الاجتماعية والصحية وإطالة فترة العمر :

ومن ناحية أخرى ، فإن حركة التصنيع نفسها تدخل تغييرات خاصة في أحوال السكان وفي فترة أعمارهم . إذ المشاهد بالبلاد الصناعية ، أن الحكومة وأصحاب المصانع يعنون بأمور العمال من حيث التغذية والمسائل الصحية وساعات العمل والأجور وتقليل الحوادث وغير ذلك ، مما تزداد تبعاً له فترة عمر الأفراد .

(١) أشرنا إلى هذه الحقيقة في الجزء الثاني من هذا البحث ص ٢٠ - ٢١



وحيثما يعيش الفرد مدة أطول فإن الفترة التي يكون فيها قادراً على الانتاج تزداد كذلك. وليس أدل على هذا من أن البلاد المتقدمة يزيد فيها متوسط العمر بمدى واسع عن متوسط العمر بالبلاد المتخلفة. والجدول الآتي يوضح لنا هذه الحقيقة:

متوسط العمر في بعض البلاد المتقدمة والمختلفة (١)

جدول رقم (١٦)

متوسط العمر بالسنة	البلد	متوسط العمر بالسنة	البلد
٤٩,٣	إيطاليا . . .	٦٢,٥	الولايات المتحدة . . .
٢٤,٧	الهند . . .	٥٦	ألمانيا . . .
٢٤	مصر للرجال . . .	٥٥,٦	إنجلترا . . .
٢٧	مصر للنساء . . .	٥٢,٢	فرنسا . . .

فإذا كان متوسط العمر بالولايات المتحدة ٦٢,٥ عاماً ، وإذا اعتبرنا أن الأفراد يبدأون في الانتاج من سن ١٧ أو ١٨ سنة ، وإذا تركنا خمس سنوات في نهاية العمر لنقص الكفاية ، فإنا نجد أن بلداً كالولايات المتحدة يظل فيها الأفراد منتجين أثناء فترة متوسطة قدرها أربعون عاماً . أما في مصر ففترة العمر المتوسطة كلها ٢٤ عاماً للرجال و ٢٧ عاماً للنساء ، فكان فترة انتاج الفرد في الولايات المتحدة تعادل فترة انتاج فردين لدينا .

ولا يخفى أنه مع التطور أو الارتقاء الاقتصادي ، وأنه كلما أدخلت تحسينات خاصة بالتغذية وبالصحة لدى الطبقات العاملة ، فستزداد فترة العمر المتوسطة ، عن طريق التحسينات الصحية والغذائية ، وعن طريق النمو الفكري ورغبة الآباء في ضمان حياة أطيب للأبناء ، فيقل معدل المواليد ويزداد عدد الأفراد الذين يوجدون

(١) انظر « سكان هذا الكوكب » لدكتور محمد عوض محمد ص ١٦٤ وانظر التعليق على هذا الجدول في كتاب « السكان وموارد الثروة في مصر » تأليف السيد حسين عبد الله وتقديم الأستاذ وهيب مسيحه من ص ١٣٠ — ١٣١ — يوليو ١٩٥٣ . وقد ذكر الكاتب F. L. Allen في كتابه The Big Change السالف الذكر في الفصل الرابع عشر أن متوسط أعمار أبناء الولايات المتحدة فيما بين ١٩٠٠ و ١٩٥٠ قد ارتفع من ٤٩ إلى ٦٨ (والكتاب تحت الطبع بالمرية الآن).



في فترة العمل المنتج ، إذا قورن بعدد الأفراد الذين يوجدون في فترة الاعمال  
غير المنتجة

وكيف نصل الى هذا كله ، طالما كانت إمكانياتنا المالية محدودة ، ورعوس  
أموالنا غير كافية ، ولو اعتمدنا عليها وحدها لما وصلنا إلى هدفنا إلا بعد السنين  
الطويلة ؟

١٠ - هل نستغنى بالتضخم عن استيراد رءوس الأموال ؟

ولسنا نعتقد أن من بين الاقتصاديين المصريين من يطالب بتمويل الصناعة  
عن طريق التضخم ، بعد التجارب القاسية التي مرت بها بعض الدول التي اتبعته ،  
وبعد أن رأينا كيف عانت منه الأميرين الطبقات الفقيرة وجماعات العمال ، ولم يستفد  
منه إلا أصحاب الثروات . نقول إن التضخم كسياسة معيبة أمر مفروغ منه ،  
ولكن لعل البعض يشير إلى حالة التضخم التي صاحبت الاقتصاد البريطاني أثناء  
الحرب العالمية الثانية ، فهم يزعمون أن الحكومة تستطيع أن تكوّن رأس المال  
عن طريق ما تصدره من أوراق البنكنوت ، فيحصل المنتجون على دخول أكثر  
مما يدفعون لعوامل الانتاج . أي أن الدولة تعتمد في هذه الحالة على الادخار  
الاجباري بتقليل الاستهلاك لارتفاع الائمان ، مما يعمل على ازدياد تكوين رأس  
المال . ولكن الحقيقة الخاصة بقلّة الاستهلاك وحدها تتضمن هبوطاً في مستوى  
معيشة الافراد ، ويعزز ذلك ارتفاع الائمان وعلى الأخص لدى الطبقات العاملة  
والفقيرة والمتوسطة ، ارتفاعاً أكبر نسبياً من زيادة الدخل ، مما ينتهي دائماً بآثار  
وخيمة العواقب .

ولكن المهم في الامر ، أن الاستثمار وخاصة في البلاد المتخلفة يحتاج الى عدد  
وآلات وأفران وهياكل ، أو قل يحتاج إلى معدات رأسمالية من البلاد الصناعية  
المتقدمة . فكيف إذاً نستطيع أن ندفع قيم هذه المعدات إلى الخارج دون أن يكون  
لدينا قدر موفور من العملات الاجنبية ؟ وهل هناك دولة صناعية تقبل أن ندفع  
لها ثمنها لما نستورده منها من أدوات الانتاج ، أوراقا من البنكنوت الذي يصدره  
البنك الاهلي المصري ؟ إذاً لابد أن يكون لدينا مقدار وفير من العملة الاجنبية



لكي ندفع منه ثمن وارداتنا من السلع الانتاجية ، ولن يتأتى ذلك إلا بزيادة استثمار رهوس الأموال حتى تزيد الصادرات (١) .

وإذا كنا قد وجدنا صعوبة في إيجاد المقدار الكافي من العملات الاجنبية — وخاصة أثناء سنى ما بعد الحرب — لنُدفع ثمن القوت الضروري وهو القمح ، مما اضطرت معه حكومة العهد الحالى إلى تشجيع زراعة القمح من جهة ، والى وضع القيود الخاصة بالاستيراد وتشجيع التصدير من جهة أخرى . فكيف اذاً نستطيع أن نحصل على ما نريد من عدد وآلات ، إلا إذا زاد نشاطنا الانتاجى ، وزادت قدرتنا على التصدير ؟ فكأن القدرة على التصدير إنما أساسها زيادة الانتاج ، وزيادة الانتاج — كما أوضحنا — ليست إلا نتيجة لزيادة رهوس الأموال من ناحية ، وزيادة الكفاية الانتاجية من ناحية أخرى .

ومع ذلك ، أليس معنى التضخم نفسه هبوطاً لقيمة عملتنا ، مما يؤدي في النهاية الى ضعف مقدرتنا على الاستيراد ؟ وما دمنا نعترف أن السياسات النقدية للبلاد المتخلفة ، لم تصل بعد الى درجات عالية ، ولم يخصص عمال تلك البلاد التخصص الفنى الكامل ، لاعتمادهم فى الأغلب على الزراعة أفلا يكون التضخم سبباً فى تأخير الاقتصاد النقدى للبلد المتخلفة ، وفى منع العامل من زيادة تخصصه ، وفى تقليل الثقة بالسياسية النقدية حتى عند أبناء البلد أنفسهم ؟

وما دمنا سنخلق نقوداً ورقية جديدة دون إنتاج معدات رأسمالية ، أفليس معنى ذلك ، أن عجلة إصدار البنكنوت ستدور ، ولكن لانتاج سلع الاستهلاك والاستزادة منها . وحتى فى هذه الحالة لن نستطيع تشغيل العاطلين من العمال ، ما دمنا لم نحصل على المعدات الرأسمالية المطلوبة .

وحتى فيما يختص ببريطانيا ، فإن موجة التضخم التى سادت هناك أثناء الحرب العالمية الثانية ، قد جعلت الشركات الموجودة فى حاجة الى رأس المال ، وذلك لأن قيمة الاستبدال الخاصة برأس المال الحقيقى ارتفعت ارتفاعاً كبيراً ، حتى

(١) زيادة التفضيلات انظر الفصل السادس من Measures for The Economic Development of Under Developed countries by a Group of Experts, United Nations Publications, New York, May, 1951.



أن الأموال الاحتياطية التي احتفظت بها الشركات البريطانية — مع كبر حجمها وضخامتها — لم تكن كافية لاستبدال آلات المصانع وأدواتها وللسير بالمصانع مع التطورات الجديدة . ولو لم تكن الأسعار قد ارتفعت هذا الارتفاع الكبير ، لاستطاعت المصانع أن تحقق الغرضين اللذين احتفظت بالاحتياطيات من أجلهما . بل إن الاحتياطيات أصبحت بعد الحرب كافية لاستبدال الآلات فقط ، مع أن السنين الحالية هي سنى الفرص والتغير<sup>(١)</sup> والتطور .

لهذه الأسباب كلها لا يصح أن تفكر في اتباع سياسة التضخم حتى لا نعرض اقتصادنا للانهييار أو لهزات عنيفة يمكن أن يتجنبها .

### ١١ - تشجيع الاستثمار الفردى :

ومع أن الاتجاه في العصر الحديث يسير نحو اقتراض حكومة من حكومة أو من حكومات أخرى ، وذلك لما يعترض الاستثمار الفردى من صعوبات جعلته يتردد في كثير من الأحيان ، ومن هذه الصعاب تعرضة للمخاطر في الدول المقترضة<sup>(٢)</sup> ، إلا أننا — فيما يختص بمصر — نرى ضرورة تشجيع الاستثمار الفردى بكل الطرق الممكنة ، وتمهيد السبيل أمامه لتحقيق الأهداف السامية التي كررناها في هذا البحث . ولعل تفضيلنا هذا يرجع إلى أن الحكومة قد تقترض الأموال فيطمئن المقرض ، ويعرف أنه سيحصل على الأقساط والفوائد في مواعيد معينة مضبوطة ، سواء نجح المشروع الذي اقترضت له الحكومة المال أم فشل ، بينما نجد عكس ذلك تماماً في حالات الاستثمار الفردى ، حيث يأتي المال وتأتي معه الكفايات من مهندسين وإداريين وفنيين متخصصين ، فيسهرون على أحوال المشروع ولكنهم ولا شك يفيدون الكثيرين من المصريين ممن يشتغلون معهم . وإذا قيل إن غرض هؤلاء المستثمرين الربح وزيادة معدلاته عن المعدلات التي كانوا يحصلون عليها لو استثمروا الأموال في بلادهم ، فإن الفكر في راحة مصر ، يمتنى

(١) انظر كتاب A Discussion of Money, by : A. W. L. Coulborn نيويورك ١٩٥٠

س ٢٧٠

(٢) انظر International Trade and Economic Development تأليف البروفسور Jacob Viner

س ١٠٩ اكتوبر ١٩٥٣



لمشاريعهم النجاح في حدود ما سنه العهد الجديد من قوانين ، وذلك لأن نجاحهم معناه استمرار المشاريع قائمة ، وبالتالي تشغيل العمال وتشغيل الكثيرين من المهندسين المصريين وغيرهم ، ثم إنعاش لنواح صناعية وتجارية مصرية تكمل المشروع الكبير الممول به وس أموال أجنبية .

وإذا فتحنا نفضل الاستثمار الفردي و نعتقد أن الحكومة الحاضرة قد خطت خطوة نرجو لها التوفيق ، حينما أصدرت القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثمار المال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية ، إذ احتفظت للمصريين بحقوق وأعطت الممول الأجنبي فرصة طيبة للاستثمار .

أما حقوق المصريين فقد نص عليها القانون السالف الذكر في أكثر من موضع جاء في المادة الأولى ما يلي :

« يعتبر مالا أجنبياً في تطبيق أحكام هذا القانون . . . الآلات والمعدات الصناعية والزراعية وآلات التعدين ومعداته الأولية اللازمة لإقامة المنشآت أو التوسع فيها ووسائل النقل ، وذلك إذا كانت مستوردة من الخارج للاغراض المنصوص عليها في هذا القانون . . . » .

فكان المال الأجنبي قد تحددت أهدافه في هذه المادة ، حيث تأكد المشرع أنه إذا استثمر في مصر ففلاحة الأرض وزيادة إنتاجيتها أو لإقامة المصانع أو التعدين أو النقل . وكلها أمور تزيد من الانتاج فتزداد الدخول فيرتفع مستوى معيشة الأفراد .

لا بل إن المادة الثانية قد أكدت ما جاء في المادة الأولى ، وحددت ضرورة الانتفاع بالمال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية حيث نصت :

« ينتفع المال الأجنبي بأحكام هذا القانون ، إذا كان مستثمراً في مشروعات للتنمية الاقتصادية ، سواء أكان ذلك في الصناعة أو الزراعة أو التعدين أو القوى المحركة أو النقل أو السياحة » .

وكلها أمور نحن في أشد الحاجة لتنميتها وزيادتها كي يزداد الدخل القومي ، ولم يصبح هناك مجال لاستثمار المال الأجنبي في سلع ترفيهيه مهما قيل عن أهميتها .



وفوق ذلك فقد أنشأ القانون في مادته الخامسة ، لجنة بوزارة التجارة والصناعة تختص بشئون الاستثمار الاجنبي ، وتتكون من ممثلين لوزارة المالية ومجلس الانتاج والبنك المركزي ، ويصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من مجلس الوزراء ، ولا نشك لحظة في أن لجنة هؤلاء أعضاءها وهذا أمر تشكيلها ، ستعيب باقتصاديات مصر ، بل إنها لا ريب ستحقق من استثمار المال الاجنبي في مشروعات الانتاج ، وستطرح جانبا كل المسائل الكيالية .

أما حقوق الأجانب أصحاب الأموال ، فقد نص عليها القانون كذلك في مواضع كثيرة حيث سمح — في مادته الثالثة — بجواز تحويل الربح الناتج من استثمار المال الاجنبي إلى الخارج ، بما لا يجاوز عشرة في المائة . وإذا جاوز الربح في سنة من السنوات هذه النسبة ، تقيد الزيادة لحساب السنوات التي يقل فيها الربح ، وهكذا أصبح لصاحب رأس المال الاجنبي حق الحصول على ١٠ ٪ . وهو معدل كبير طيب اذا تحقق ؛ مع أن القوانين الماضية كانت تضع العراقيل أمام المستثمرين في سبيل الحصول على أرباحهم ، ولم يكن هذا مشجعاً لأصحاب الأموال على الاستثمار ، بل ضجت مراقبة النقد في مصر بشكواهم في الماضي للحصول على الأرباح أو جزء منها . وذلك أن مشروعا من المشاريع أقيم في مصر مثلاً في السنين الخالية ، وسام في أسهمه أفراد عديدون من الولايات المتحدة ، ومع ذلك فقد كان مديرو الشركة بمصر يذكرون للمساهمين في كل عام ، أن القوانين المصرية لا تسمح بتحويل الأرباح إلى أمريكا ، فيأسف هؤلاء ويتألمون ويمتنعون عن استثمار أموال أخرى في مصر (١) .

لهذا كله نعتقد أن السماح بحوِيل الأرباح في الحدود التي رسمها القانون ، أمر مشجع للمستثمرين على الاستثمار .

كما أجاز القانون إعادة تحويل رأس المال إلى الخارج ، ولكن بعد خمس سنوات ، وبما لا يجاوز خمس القيمة المسجل بها سنويا . فرأس المال الاجنبي إذا —

(١) في مصر الآن شركة مساهمة لمساهميها الأجانب مليون جنيه مصري من الأرباح التي تراكت على مر السنين ولم يحصل المساهمون حتى الآن على شيء منها ، ومثل هذه الحالة لم تكن تشجعهم أو غيرم على استثمار أموال أخرى في مصر .



مع الاحتياطات السابقة كلها — لا يجوز أن يدخل مصر للمضاربة أو لغيرها أو حتى للاستثمار دون أن يتخذ صفة الجدية ، لأنه سيمكث بمصر فترة أقلها خمس سنوات . وحتى عند إعادة تحويله فسيحول في بحر خمس سنوات أخرى .

وإذا فقد جاءت المادة الثالثة بفرص طيبة للممول الاجنبي ، ولكنها في نفس الوقت ضمنت لمصر حقوقاً عظيمة أخرى .

وهناك في القانون مسائل أخرى في صالح رجال الاعمال الاجانب ، مثل تبسيط الحصول على تأشيرات الإقامة وغير ذلك .

كل هذه أمور نرجو أن تشجع وعلى الاخص المستثمرين الامريكيين الذين استثمروا الجانب الأكبر من أموالهم بعد الحرب في النصف الغربي من الكرة الارضية (١) ولم يغامروا بالاستثمار في جهات بعيدة .

تبقى بعد ذلك مسألة الأرباح أو الفوائد وكيف ندفعها من حصيلتنا الصغيرة من الدولارات ، وعلى الاخص اذا لم تشتت الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من قطننا ؟ الواقع أننا قد اتخذنا كل الاحتياطات الممكنة لزيادة قدرتنا الانتاجية عن طريق استثمار المال في مسائل التنمية ، ولا شك أننا عن طريق التصنيع ، سنكون أقدر على التصدير في المستقبل . وليس من الضروري أن نصدر للولايات المتحدة سلعاً تنتجها بنفسها بل نصدر اليها سلعاً متنوعة تتوقف على طريقة تشكيلنا لاقتصادنا الزراعي والصناعي . وما من بلد — حتى أمريكا نفسها — اعتمدت على زيادة انتاجها وزيادة دخلها عن طريق استثمار رهوس الأموال الأجنبية ، الا وأصبحت قادرة على دفع الأرباح أو الفوائد . بل زاد دخلها وزادت قوتها الانتاجية ، حتى أصبحت في القرن العشرين بلداً مصدراً لرأس المال ، بعد أن كانت بلداً مستورداً له في القرن التاسع عشر كما ذكرنا فيما سبق . وإذا كان هذا قد طبق على كثير من البلاد الأخرى في الماضي ، فلم لا يطبق على مصر في العهد الجديد وبعد اتخاذها كل هذه الضمانات ؟

(١) ذكرت النشرة الاقتصادية لبنك الأهلي المصري ( المجلد الخامس من العدد الأول ١٩٥٢ ) ص ٦٥ في معرض التحدث عن الاستثمار الأمريكي الخارجي بعد الحرب « انه في الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٠ كانت أمريكا اللاتينية مصدر ٤٠٪ من مجموع دخل الاستثمار الخارجي كما كانت كندا مصدر ٢٦٪ منه .



## ١٢ - التخصص في الاستثمار :

وهنا يجدر بنا أن نذكر أن مصر لن تعتمد على رؤوس الأموال الأمريكية وحدها ، ولن تعتمد على مشروع انتاجي واحد ، بل إنها بالقانون الجديد الذي أصدرته قد فتحت بابها على مصراعيه ليلجحه المال الاجنبي من أية دولة . ولا يخفى أن كل دولة تخصص فيما تؤهله لها طبيعتها وكفاية ابنائها ومقدار المدخر لديهم فالممول الأمريكي <sup>(١)</sup> مثلاً يفضل استثمار أمواله في البترول ، والممول الانجليزي يرغب في إنشاء السفن والممول السويسري يبرز غيره من الممولين في استثمار أمواله في الفنادق ، والممول الالماني قد تفوق في الصناعات الكيماوية ويفضلها في الاستثمار عن غيرها . فلا يمكن أن نخشى من الآن عدم قدرتنا على دفع الأرباح لأمريكا . لان هذه مهما استثمرت في مصر فستستثمر أموالها في بعض المشروعات فقط .

## ١٣ - الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

توجد في مصر مشروعات هامة محتاج الى تمويل كبير مثل مشروع السد العالي . وقد ترى الحكومة المصرية أن تمتلك هذا المشروع وأن تديره بنفسها ، على اعتبار أنه دعامة إقتصادية هامة ، ومؤسسة أهلية لا يصح أن تكون في أيدي الشركات أو الافراد . وعندئذ لانرى مانعاً على الاطلاق من التجاء الحكومة الى البنك الدولي فتقرض منه الملايين المطلوبة ، وعلى الاخص بعد أن علمنا أن هذا المشروع بالذات ، سيعمل على استخدام المعادن الموجودة في مصر ، وسيستعمل في توليد أكبر قوة كهربائية عرفتها البلاد حتى الآن مما يفيدها في مشروعاتها الأخرى . ونحن لا نتفق مع المتشائمين الذين يسرفون في التشاؤم ويتخوفون من اقتراضنا من البنك ، بحجة أن الدول الكبرى هي المسيطرة على شئونه ، فإذا اقترضنا منه فقد تتدخل هذه الدول في شئونا كما يزعمون . بل إننا نعترض على هذا التشاؤم ولا نرى غضاضة مطلقاً في اقتراض الحكومة المصرية من البنك

(١) انظر في هذا بحث الدكتور حمدي سابق الذكر من ١٢ - ١٣ وقد ضرب في مسألة التخصص مثلاً خاصاً بالبنجر ، وكيف انها في الوقت الذي كانت فيه مصدره لرأس المال ، اعتمدت على رأس مال أمريكي لإنشاء مواصلاتها الحديدية بالتدخل تحت الارض ، بمعدل يقرب من ٥٠٠ مليوناً من الجنيهات سويياً .



الدولى ، بل نعتبر هذا واجباً قومياً هاماً ، ولو استطاعت الحكومة تحقيقه لقدمت لمصر الخير الوفير وذلك للأسباب الآتية (١) :

أولاً — نستطيع أن نحصل على المال اللازم بعد أن يضمن البنك الدولى كل أو بعض القروض التى يقدمها المستثمرون الينا ، سواء أكانوا من الافراد أو الشركات ، ولن يقدم البنك هذا الضمان إلا إذا وثق تماماً أن القروض ستستثمر فى مشروعات معينة للانشاء والتنمية . وفى هذا تأمين جديد لنا فى أن قروضنا لن تحاكى بعض قروض اسماعيل فى الاغراض التى عقدت من أجلها .

وإذا قيل إن البنك سيحصل على عمولة قدها من ١٪ الى ١ ١/٢٪ على المبالغ المقرضة فى السنوات العشر الاولى . فإن ضمانه للقروض سيعمل على انخفاض تكاليفها ، وذلك لان البنك يطرح قروضه بمعدلات منخفضة الفائدة ، حتى لا تزيد تكاليف تلك القروض على الحكومة عن ٤٪ أو ١ ١/٢٪ (٢) فى العام بما فى ذلك عمولته ، وهى تكاليف كما ترى صغيرة إذا قورنت بماندفعه للحكومات الاجنبية أو بيوت المال للحصول منها على الاموال اللازمة .

ثانياً — يمكن للبنك أن يقدم الينا قروضا مباشرة من أمواله ، فيقرر عندئذ مقدار الفائدة ومدة القرض وجدول الاستهلاك الخاص بالمدفوعات . ولا شك أننا سنطالبه عندئذ أن تكون الفائدة وفترة القرض من الامور المعقولة ، مع ملاحظة طبيعة واحوال المشروع الذى تقرض لانشائه .

ثالثاً — يستطيع البنك أن يضمن القروض التى تقرضها من المستثمرين الافراد أو الشركات بالبلاد التى ساهمت فى البنك . وهكذا نجد أنواعا ثلاثة للقروض والضمانات التى يقدمها البنك ، لنختار منها ما يلائم طبيعة مشروعنا .

رابعاً — أن البنك حتى ٤ سبتمبر ١٩٥٣ قد قدم ٨٥ قرصاً الى ٢٩ بلد مختلفة .

(١) أنظر كتاب International Monetary Reconstruction للاستاذ Michael A. Heilperin طام ١٩٤٥ ص ٢٣ — ٢٥  
(٢) فى بعض حالات قليلة زادت الفائدة والعمولة عن ١/٢٪ و ٤٪ ولكنهما لم يصلا بعد الى ٥٥٪ .



وبلغ مجموع قروضه ١,٦٦٣,٦١٨,٤٦٤ ريبالا وذلك منذ أن بدأ عملياته عام ١٩٤٦  
وتفصيل هذه القروض موضح في ملحق هذا البحث (٢) .

ويتضح من قروض البنك ، أنه لم يقصر قروضه على العمليات الانشائية  
الخاصة بالبلاد الفقيرة أو المتخلفة التي تسعى وراء رفع مستوى معيشتها من زيادة  
دخولها ، ولكنه قدم القروض لبلاد أوروبية متقدمة مثل بلجيكا وفرنسا  
وهولندا وإيطاليا : وقد رأينا أن دخل الفرد في العام لدى كل من تلك الدول  
قد وصل الى درجات عالية . ومع ذلك فإنها لم تجد غضاضة أو مانعا من الاقتراض  
من البنك الدولي بمعدلات منخفضة كما ذكرنا ، لابل إن بلداً مثل الدانمارك التي  
قلنا ان دخل الفرد بها قد بلغ ٦٨٩ ريبالا قد اقترضت ٤٠ مليوناً من الدولارات  
عام ١٩٤٧ لكي تشتري الآلات والمعدات الخاصة بالانشاء والارتقاء . وكذلك  
قل عن استراليا التي بلغ دخل الفرد فيها ٦٧٩ ريبالا في العام ، ومع ذلك اقترضت  
في الاخرى ١٥٠ مليوناً من الدولارات لشراء الآلات والمواد الخاصة بالتنمية  
وكان ذلك في وقت أصبحت فيه استراليا بلداً مصدرة للصاب بعد أن كانت مستوردة  
له قبل الحرب ، وفي وقت ارتقت فيه صناعة العدد لمقابلة كل حاجياتها تقريباً (٣)  
ومع هذا كله اقترضت للمزيد من التنمية وكان ذلك حال فرنسا أيضاً عام ١٩٤٧  
حينما اقترضت قرصاً من أكبر القروض التي قدمها البنك وقدره ٢٥٠ مليوناً  
من الدولارات لشراء المعدات والمواد الخاصة بالتنمية والارتقاء (٤) .

(١) أنظر ص ٧ من التقرير السنوي ( حتى آخر يونيو ١٩٥٣ ) لبنك الدولي للانشاء  
والتنمية حيث بلغت القروض عندئذ ١,٥٩٠,٧٦٦,٤٦٤ دولار . وأنظر أيضاً ملحق ذلك  
التقرير ( من أول يوليو الى ٤ سبتمبر ١٩٥٣ ) حيث قدم البنك سبعة قروض أخرى في هذه  
الفترة مقدارها ٧٢,٨٥٢,٠٠٠ دولاراً فيكون مجموع ما أقرضه البنك حتى ٤ سبتمبر ١٩٥٣  
هو ١,٦٦٣,٦١٨,٤٦٤ دولاراً .

(٢) انظر الملحق ( جدول رقم ١٧ ) .

(٣) أنظر Ellsworth سابق الذكر ص ٦٧٠ نقلاً عن K. O. Horton and T. R. Wilson  
"Some Factors in Post War Export Trade with The British Empire." Economic Series no 39.  
Dept. of Commerce, Washington, D. C., 1944

(٤) وقد ذكر Ellsworth ص ٦٩٥ أن بنك الاستيراد والتصدير بالولايات المتحدة قدم  
إعانات قدرها ٢ بليوناً من الدولارات بين أول يوليو ١٩٤٥ و ٣١ مارس ١٩٤٨ حينما  
بدأت مساعدات مشروع مارشال وقد حصلت فرنسا وحدها على ١,٢ بليوناً من هذه الاعتمادات



وقد انتهزت هذه الفرصة الطيبة بعض البلاد المتخلفة مثل الحبشة والهند  
والعراق وتركيا ، فأقرضت الحبشة ٧ مليوناً من الدولارات لتحسين الطرق  
وتجديدها ، وللحصول على نقد لبنكها الخاص بالتعمير . واقرضت الهند ١١٣,٥  
مليوناً لتحسين مواصلاتها الحديدية وتحسين أحوالها الزراعية وترقية القوى  
الكهربائية والتوسع في صناعات الحديد والصلب ، وكان ذلك أيضاً في وقت توسعت  
فيه الصناعة في الهند في نواحي شتى عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية  
وبالأخص صناعات الحديد والصلب والكيميائيات والمنسوجات ، واقرضت  
تركيا ٥٠,٦ مليوناً من الدولارات لإنشاء صوامع الحبوب وإنشاء إحدى الموانئ  
وزيادة استخدام القوى الكهربائية للرى وللتحكم في الفيضان . وهكذا .

أفتكون هناك فرصة سانحة مثل هذه الفرص ونتردد في الحصول عليها لمجرد  
خوفنا من أن الدول الكبرى المتحكمة في أحوال البنك ، قد تتحكم في أمورنا  
المالية ؟ ولم لم يساور هذا الخوف جميع الدول ( ٢٩ ) التي اقرضت من البنك  
ومنها دول متقدمة وأخرى متوسطة وثالثة متخلفة ؟ وماذا سنحصل على القروض  
بهذه المعدلات القليلة وسندفع الاقساط والفوائد على فترة طويلة ، فأية دولة تستطيع  
أن تتحكم في شئوننا ؟ وإذا ساورنا هذا الخوف في الماضي ، فكيف يجد سبيله  
الي نفوسنا في العهد الجديد ؟ إننا نكرر ما سبق أن ذكرناه في هذا البحث ، من أن  
حصولنا على قرض أو قروض من البنك الدولي ، هو كسب ومغرم وفائدة ،  
ولا يصح أن نخاف ما دمنا نثق في أنفسنا .

ومع ذلك فنحن لو طلبنا قرضاً فلا بد أن يتحقق البنك من جدية المشروع ،  
ومن استخدام القرض في المشروعات الانشائية . وفوق كل ذلك ، لن يعطينا البنك  
من القروض الا القدر الذي يعلم أننا سنستطيع تسديده ولن يرهقنا أمره ، وكل  
ذلك بعد دراسات مفصلة ولجان الخ . وعلى كل حال فإن مراقبة البنك للقروض  
الخارجية يمنع الوسائل السياسية التي كانت تستعمل في الماضي .



ملحق خاص

بقروض البنك الدولي حتى آخر يونيه سنة ١٩٥٣

جدول رقم ( ١٧ )

البلد	أغراض القرض	تاريخ القرض	سنوات الاستحقاق	معدل الفائدة بما فيه عمولة البنك (في المائة)	مقدار القرض بالدولارات
استراليا . . .	آلات ومواد لتنمية . . . . .	١٩٥٠ / ٨ / ٢٢	٧٥—٥٥	٤, ٢٥	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
استراليا . . .	الات ومواد لتنمية . . . . .	٥٢ / ٧ / ٨	٧٢—٥٧	٤, ٧٥	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
بلجيكا . . .	معدات لصناعة الصلب وتوليد القوى	٤٩ / ٣ / ١	٦٩—٥٣	٤, ٢٥	١٦,٠٠٠,٠٠٠
بلجيكا . . .	آلات ومعدات لتنمية الكنفو				
الكنفو البلجيكي	البلجيكية . . . . .	٥١ / ٩ / ١٣	٧٦—٥١	٤, ٥٠	٣٥,٠٠٠,٠٠٠
الكنفو البلجيكي	الات ومعدات لتنمية الكنفو				
البرازيل . . .	البلجيكية . . . . .	٥١ / ٩ / ١٣	٧٦—٥٧	٤, ٥٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل . . .	تجديد وتحسين السكك الحديدية	٥٢ / ٦ / ٢٧	٦٧—٥٥	٤, ٦٢٥	١٢,٥٠٠,٠٠٠
البرازيل . . .	تحسين الطرق . . . . .	٥٣ / ٤ / ٣٠	٥٩—٥٤	٤, ٢٥	١٢,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل (ضامنة)	توليد القوى ومعدات لتليفونات	٤٩ / ١ / ٢٧	٧٤—٥٣	٤, ٥٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل (ضامنة)	تحسين القوى المحركة (الكهربائية)	٥١ / ١ / ١٨	٧٦—٥٥	٤, ٢٥	١٥,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل (ضامنة)	تحسين القوى المحركة (الكهربائية)	٥٠ / ٥ / ٢٦	٧٥—٥٤	٤, ٢٥	١٥,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل (ضامنة)	تحسين القوى المحركة (الكهربائية)	٥٢ / ٦ / ٢٧	٧٧—٥٧	٤, ٧٥	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
شيلي (ضامنة)	توليد القوى الكهربائية	٤٨ / ٣ / ٢٥	٦٨—٥٣	٤, ٥٠	١٣,٥٠٠,٠٠٠
شيلي (ضامنة)	تحسين الزراعة . . . . .	٤٨ / ٣ / ٢٥	٥٥—٥٠	٣, ٧٥	٢,٥٠٠,٠٠٠
شيلي (ضامنة)	اكتشاف واستخدام منابع المياه الجوفية . . . . .	٥١ / ١٠ / ١٠	٦١—٥٥	٤, ٢٧٥	١,٣٠٠,٠٠٠
كولومبيا . . .	انشاء الطرق والتحسين والتجديد	٥١ / ٤ / ١٠	٦١—٥٤	٣, ٨٧٥	١٦,٥٠٠,٠٠٠
كولومبيا . . .	مشروع السكك الحديدية الاهلي . . . . .	٥٢ / ٨ / ٢٦	٧٨—٥٧	٤, ٧٥	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
كولومبيا (ضامنة)	تحسين الزراعة . . . . .	٤٩ / ٨ / ١٩	٥٦—٥٢	٣, ٥	٥,٠٠٠,٠٠٠
كولومبيا (ضامنة)	تطور القوى الكهربائية	٥٠ / ١١ / ٢٠	٧٠—٥٤	٤, ٠	٣,٥٣٠,٠٠٠
كولومبيا (ضامنة)	تطور القوى الكهربائية	٥٠ / ١ / ٢٨	٧١—٥٢	٤, ٠	٢,٦٠٠,٠٠٠
كولومبيا (ضامنة)	تطور القوى الكهربائية	٥١ / ١١ / ١٣	٧٢—٥٤	٤, ٥	٢,٤٠٠,٠٠٠
الهندامارك . .	آلات ومعدات للانشاء والارتقاء	٤٧ / ٨ / ٢٢	٧٢—٥٣	٤, ٢٥	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
سلفادور (ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية	٤٩ / ١٢ / ١٤	٧٥—٥٤	٤, ٢٥	١٢,٥٤٥,٠٠٠
الجبشة . . .	تحسين وتجديد الطرق . . . . .	٥٠ / ٩ / ١٣	٧١—٥٦	٤, ٠	٥,٠٠٠,٠٠٠



(تابع) جدول رقم (١٧)

معدل الفاائدة بما فيه عمولة البنك (في المائة)	مقدار القرض بالدولارات	سنوات الاستحقاق	تاريخ القرص	اغراض القرض	البلد
٤, ٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٧١-٥٦	١٩٥٠/ ٩/١٣	تقد أجنبي لبنك التعمير . . . . .	الخبشة . . .
٤, ٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٧١-٥٦	٥١/ ٢/١٩	تحسين وتجديد التليفونات والتلغراف	الخبشة . . .
٣, ٠	٢,٣٠٠,٠٠٠	٥١-٥٠	٤٩/١٠/١٧	آلات لانتاج الخشب . . . . .	فنلندا . . .
٤, ٠	١٢,٥٠٠,٠٠٠	٦٤-٥٣	٤٩/ ٨/ ١	تطور القوى الكهربائية وعدد الصناعة الخشب . . . . .	فنلندا (ضامنة)
٤, ٧٥	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٠-٥٥	٥٢/ ٤/٣٠	القوى الكهربائية وصناعة الخشب وتحسين الزراعة . . . . .	فنلندا (ضامنة)
٤, ٧٥	٣,٤٧٩,٤٤٦	٧٠-٥٥	٥٢/١١/١٣	القوى الكهربائية وصناعة الخشب وتحسين الزراعة . . . . .	فنلندا (ضامنة)
٤, ٢٥	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٧-٥٢	٤٧/ ٥/ ٩	عدد وآلات للانشاء والارتقاء . . . . .	فرنسا (ضامنة)
٤, ٢٧٥	٢,٤٥٠,٠٠٠	٧٣-٥٦	٥١/ ٦/٢٠	تطور القوى الكهربائية . . . . .	ايسلندة . . .
٤, ٥	١,٠٠٨,٠٠٠	٧٣-٥٦	٥١/١١/ ١	تطور الزراعة . . . . .	ايسلندة . . .
٤, ٧٥	٨٥٤,٠٠٠	٦٩-٥٤	٥٢/ ٨/٢٦	آلات لزيادة الحسوبة . . . . .	ايسلندة . . .
٤, ٠	٣٤,٠٠٠,٠٠٠	٦٤-٥٠	٤٩/ ٨/١٨	تحسين وتجديد السكك الحديدية	الهند . . .
٣, ٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٦-٥٢	٤٩/ ٩/٢٩	تحسين الزراعة . . . . .	الهند . . .
٤, ٠	١٨,٥٠٠,٠٠٠	٧٠-٥٥	٥٠/ ٤/١٨	تطور القوى الكهربائية . . . . .	الهند . . .
٤, ٨٧٥	١٩,٥٠٠,٠٠٠	٧٧-٥٦	٥٣/ ١/٢٣	تطور القوى الكهربائية والتحكم في الفيضان . . . . .	الهند . . .
٤, ٧٥	٣١,٥٠٠,٠٠٠	٦٧-٥٩	٥٢/١٢/١٨	توسيع صناعات الحديد والصلب . . . . .	الهند (ضامنة)
٣, ٧٥	١٢,٨٠٠,٠٠٠	٦٥-٥٦	٥٠/ ٦/١٥	التحكم في الفيضانات . . . . .	العراق . . .
٤, ٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٦-٥٦	٥١/١٠/١٠	آلات وعدد لتنمية جنوب إيطاليا	إيطاليا (ضامنة)
٤, ٢٥	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٧٢-٤٩	٤٧/ ٨/٢٨	عدد لصنع الصلب والسكك الحديدية	لكسبرج . . .
٤, ٥	٢٤,١٠٠,٠٠٠	٧٣-٥٣	٤٩/ ١/ ٦	تحسين القوى الكهربائية . . . . .	السكيبك (ضامنة)
٤, ٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠/٧/١	٤٩/ ١/ ٦	تحسين القوى الكهربائية . . . . .	السكيبك (ضامنة)
٤, ٥	٢٦,٠٠٠,٠٠٠	٧٥-٥٣	٥٠/ ٤/٢٨	تحسين القوى الكهربائية . . . . .	السكيبك (ضامنة)
٣, ٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٧-٥٢	٥٠/١٠/١٨	تقد أجنبي لمشروعات صغيرة . . . . .	السكيبك (ضامنة)
٤, ٥	٢٩,٧٠٠,٠٠٠	٧٧-٥٥	٥٢/ ١/١١	تحسين القوى الكهربائية . . . . .	السكيبك (ضامنة)
٤, ٢٥	١٩١,٠٤٤,٢١٢	٧٢-٥٤	٤٧/ ٨/ ٧	معدات وآلات للانشاء والارتقاء	هولندا . . .
٤, ٢٥	٣,٩٥٥,٧٨٨	٥٤-٥٣	٤٨/ ٥/٢٥	معدات وآلات للانشاء والارتقاء	هولندا . . .
٣,٥٦٣	٤,٠٠٠,٠٠٠	٥٨-٤٩	٤٨/ ٧/١٥	شراء سفن . . . . .	هولندا (ضامنة)



(تابع) جدول رقم (١٧)

مقدار القرض بالدولارات	مدد الفائدة بما فيه عمولة البنك (في المائة)	سنوات الاستحقاق	تاريخ القرض	الغراض القرض	البلد
٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٦٣	٥٨-٤٩	١٩٤٨/ ٧/١٥	شراء سفن . . . . .	هولندا (ضامنة)
٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٦٣	٥٨-٤٩	٤٨/ ٧/١٥	شراء سفن . . . . .	هولندا (ضامنة)
٤,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٦٣	٥٨-٤٩	٤٨/ ٧/١٥	شراء سفن . . . . .	هولندا (ضامنة)
١٥,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠	٦٤-٥٢	٤٩/ ٧/٢٦	معدات للانشاء لبعض الصناعات	هولندا (ضامنة)
٧,٠٠٠,٠٠٠	٤,١٢٥	٥٨-٥٤	٥٢/ ٢/٢٠	شراء طائرات . . . . .	هولندا (ضامنة)
٣,٥٠٠,٠٠٠	٤,١٢٥	٦١-٥٤	٥١/ ٦/ ٧	تشديد الطرق . . . . .	نيكاراجوا . . . . .
٥٥٠,٠٠٠	٤,٢٧٥	٦٢-٥٤	٥١/١٠/٢٩	تشديد صوامع لتخزين الحبوب	نيكاراجوا . . . . .
١,٢٠٠,٠٠٠	٤, .	٥٨-٥٤	٥١/ ٦/ ٧	تحسين الزراعة . . . . .	نيكاراجوا (ضامنة)
٢٧,٢٠٠,٠٠٠	٤,٦٢٥	٦٧-٥٤	٥٢/ ٣/٢٧	تحسين وتجديد السكك الحديدية	الباكستان . . . . .
٣,٢٥٠,٠٠٠	٤,١٢٥	٥٩-٥٤	٥٢/ ٦/١٣	تحسين الزراعة . . . . .	الباكستان . . . . .
٥,٠٠٠,٠٠٠	٤,٢٧٥	٦٠-٥٤	٥١/١٢/ ٧	تحسين الزراعة . . . . .	باراجواي . . . . .
٢,٥٠٠,٠٠٠	٤, .	٦٧-٥٤	٥٢/ ١/٢٣	تحسين الموانئ . . . . .	بيرو . . . . .
١,٣٠٠,٠٠٠	٤,١٢٥	٥٩-٥٤	٥٢/ ٨/ ٨	تحسين الزراعة . . . . .	بيرو . . . . .
٢,٠٠٠,٠٠٠	٣, ٧٥	٥٦-٥٥	٥١/ ١/٢٣	توسيع الواصلات . . . . .	اتحاد جنوب افريقيا
٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٤, .	٧٠-٥٤	٥١/ ١/٢٣	تحسين القوى الكهربائية . . . . .	اتحاد جنوب افريقيا ضامناً
٣,٠٠٠,٠٠٠	٣, ٢٥	٦٦-٥٤	٥٠/١٠/٢٧	تحسين وتجديد السكك الحديدية	تايلاند . . . . .
١٨,٠٠٠,٠٠٠	٤, .	٧١-٥٦	٥٠/١٠/٢٧	الرى . . . . .	تايلاند . . . . .
٤,٤٠٠,٠٠٠	٣, ٧٥	٦٦-٥٤	٥٠/١٠/٢٧	انشاء وتحسين الموانئ . . . . .	تايلاند . . . . .
٣,٩٠٠,٠٠٠	٣,٨٧٥	٦٨-٥٤	٥٠/ ٧/ ٧	انشاء صوامع لتخزين الحبوب	تركيا . . . . .
١٢,٥٠٠,٠٠٠	٤, ٢٥	٧٥-٥٦	٥٠/ ٧/ ٧	تشديد الموانئ وتحسينها . . . . .	تركيا . . . . .
				تحسين القوى الكهربائية والرى والتحكم في الفيضان . . . . .	تركيا . . . . .
٢٥,٢٠٠,٠٠٠	٤, ٧٥	٧٧-٥٧	٥٢/ ٦/١٨	التحكم في الفيضان . . . . .	تركيا (ضامنة)
٩,٠٠٠,٠٠٠	٣, ٧٥	٦٥-٥٧	٥٠/١٠/١٩	تقد أجنبي لتحسين الصناعة . . . . .	تركيا (ضامنة)
٢٨,٠٠٠,٠٠٠	٤, ٧٥	٧٧-٥٦	٥٢/ ٢/٢٧	تحسين القوى المحركة . . . . .	روسيا الجنوبية (الملكة المتحدة ضامنة)
٣٣,٠٠٠,٠٠٠	٤, ٢٥	٧٤-٥٥	٥٠/ ٨/٢٥	تحسين القوى الكهربائية ومعدات التليفون . . . . .	روسيا الشمالية (الملكة المتحدة ضامنة)



(تابع) جدول رقم (١٧)

البلد	أغراض القرض	تاريخ القرض	سنوات الاستحقاق	مدد الفائدة بما فيه عمولة البنك (في المائة)	مقدار القرض بالدولارات
يوجوسلافيا .	معدات لانتاج الاخشاب . . .	١٩٤٩/١٠/١٧	٥١—٥٠	٣,٠	٣,٧٠٠,٠٠٠
يوجوسلافيا .	القوى الكهربائية واستخراج الفحم والمعادن . . . . .	٥١/١٠/١١	٧٦—٥٥	٤,٠	٢٨,٠٠٠,٠٠٠
يوجوسلافيا .	توسيع القوى الكهربائية والتعمدين والمواصلات . . .	٥٣/ ٢/١١	٧٨—٥٦	٤,٨٧٥	٣٠,٠٠٠,٠٠٠

١,٥٩٠,٧٦٦,٤٦٤ (٥)

(٥) هذا بخلاف ٧٢,٨٥٢,٠٠٠ دولارا اقترضتها البرازيل وايسلندا ونيكاراجوا واتحاد جنوب افريقيا منذ أول يوليو الى ٤ سبتمبر ١٩٥٣ فيكون مجموع القروض كلها — كما ذكرنا — ١,٦٦٣,٦١٨,٤٦٤ دولارا .



## كتب للمؤلف

---

- ١ - اقتصاديات البنوك .
- ٢ - نظرية القيمة .
- ٣ - نظرية التوزيع .
- ٤ - في القيمة والتوزيع بالاشتراك مع الأستاذ وهيب مسيحه .
- ٥ - قصة النقود بالاشتراك مع الأستاذ وهيب مسيحه .

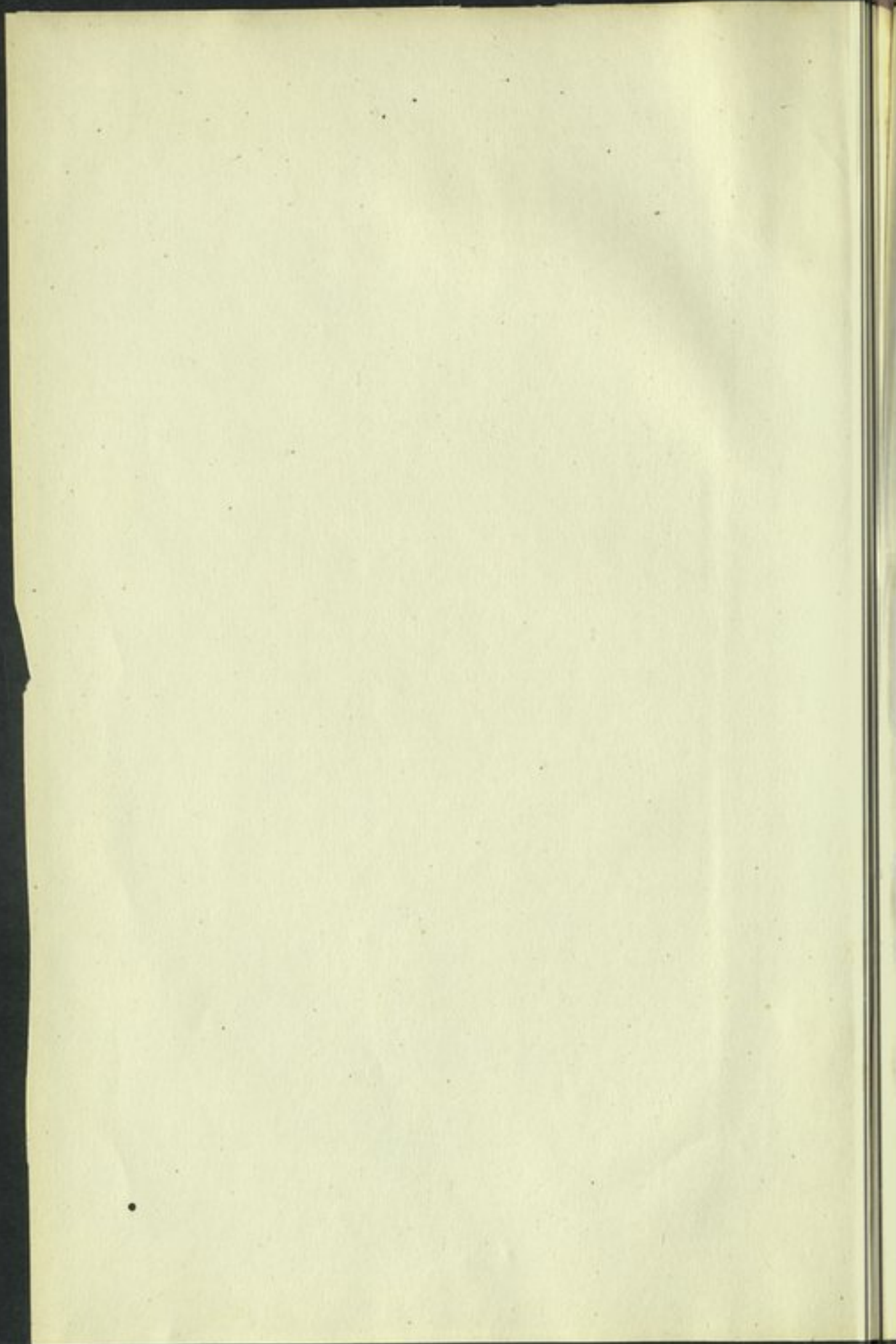




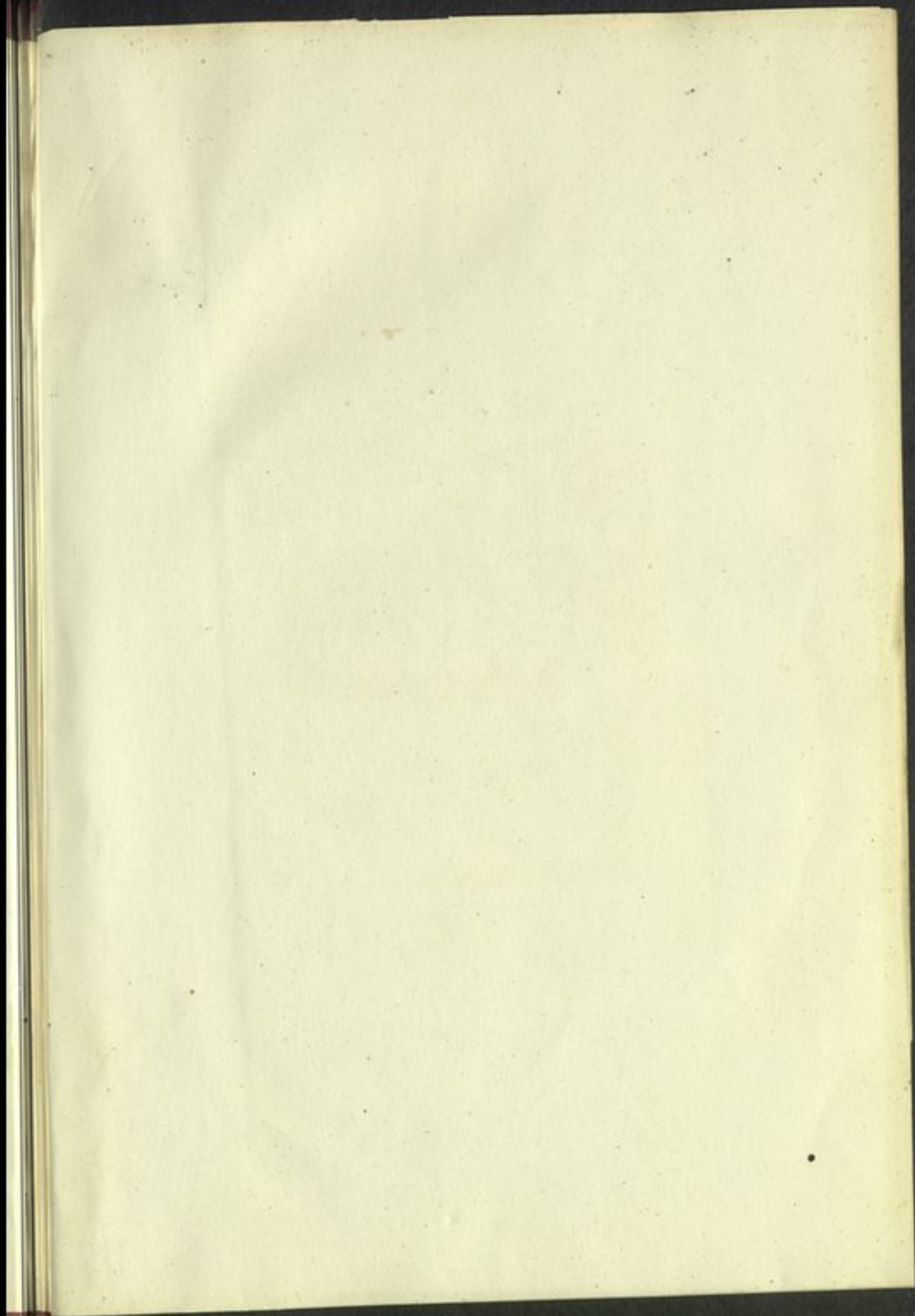
سفرنامه به هند

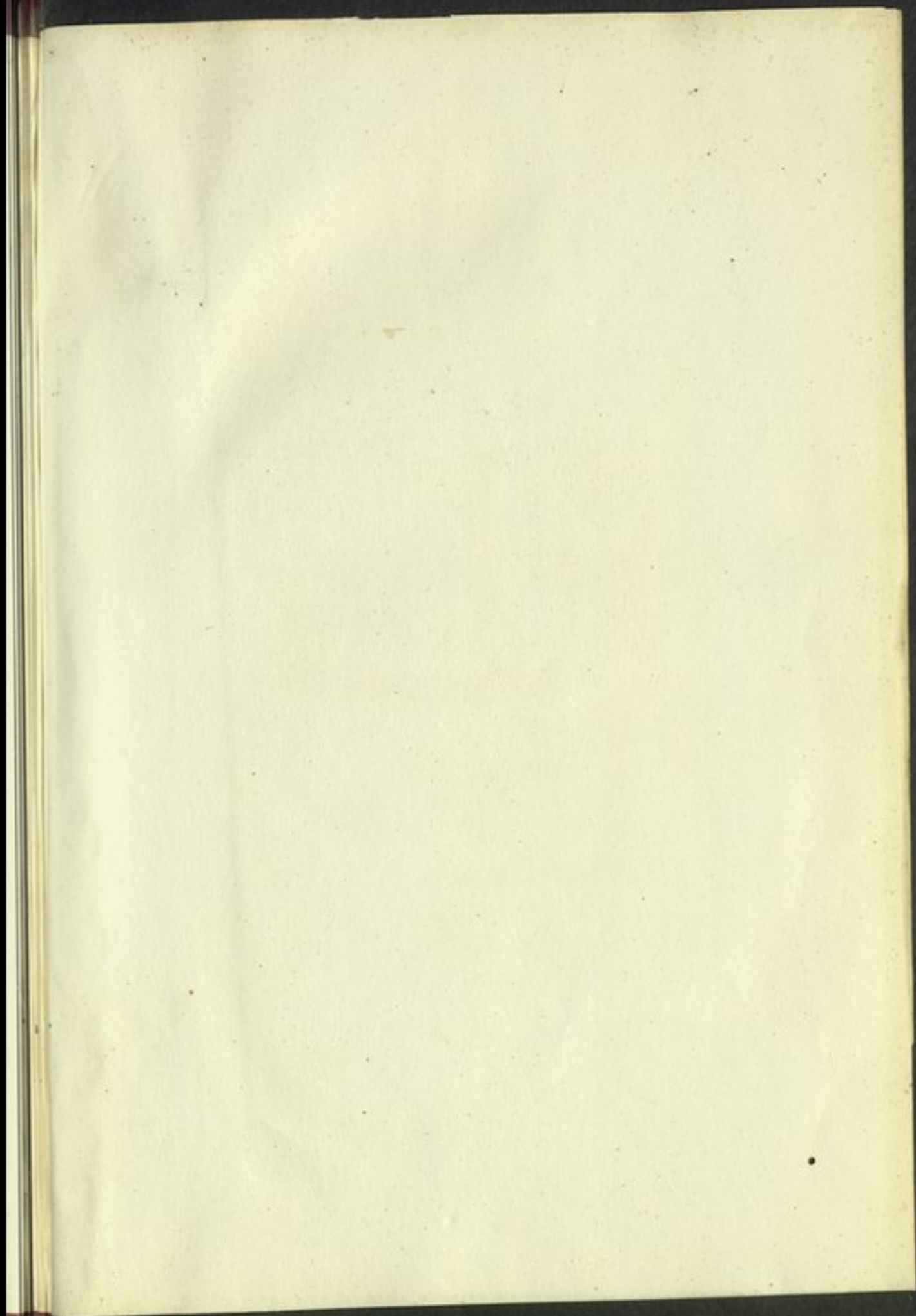
- ۱ - شایبہ تہ تیغ
- ۲ - نمونہ قریظہ
- ۳ - راجہ پتھان قریظہ
- ۴ - سید سید علی شاہ شاہ قریظہ
- ۵ - سید سید علی شاہ شاہ قریظہ













332.6:B35bA:c.1

البييه ، عبد المنعم

بحث في استثمار رؤوس الأموال الاجن

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01000000



AMERICAN  
UNIVERSITY OF BEIRUT

332.6  
B356A  
c.1